عدد خاص

البترول

الإصدار الرابع - العدد الخامس - سبتمبر - أكتوبر ٢٠٢٦



2026 مصر.. تفتح خزائن كنوزها

منتدى مصر للتعدين

انطلاق الإمكانات من العاصمة الجديدة للعالم

البترول

يصدرها قطاع البترول المصرى

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
محمد سليمان داود

أعضاء مجلس الإدارة
م. صلاح عبدالكريم
م. سيد سليم
م. أشرف بهاءالدين
ك. علاء عبد الفتاح
أ. أمل طنطاوى
د. محمد الباجورى

مقرر اللجنة
هدى نور الدين

نائب رئيس التحرير
جيهان كامل إبراهيم

سكرتير التحرير
عمرو عز الدين

سكرتير فنى
رضا عبدالعزيز

هيئة التحرير
م. عبير الشربينى
عمرو عبدالشكور
صفا فاروق

تصميم فنى
مى يسرى
راندا الحديدى
ثناء الشافعى

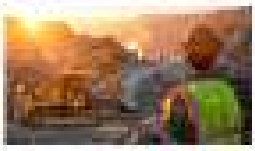
تصوير فوتوغرافى
محمد عبدالشكور

العنوان: وزارة البترول والثروة المعدنية -
الحى الحكومى - العاصمة الإدارية.
ت: ٠١٢٢٦٤٣٠٠٨٩ - ٠١٠٠٩٠١٢٣٢٨
الاشتراكات: هيئة البترول -شارع فلسطين
الشطر الرابع -المعادى الجديدة - القاهرة - ج.م.ع
ت: ٢٧٠٦٥٩٨٥ - ٢٧٠٦٥٩٥٩

الاشتراك السنوى: جمهورية مصر العربية: ٨٠ جنيهاً مصرياً
• البلاد العربية: ٦٠ دولاراً أمريكياً
• البلاد الأجنبية: ٧٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها











محتويات العدد

- كلمة رئيس التحرير ٣
- برعاية وتشريف الرئيس عبد الفتاح السيسى..
افتتاح النسخة الخامسة من منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦ ..... ٤
- المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية :
مصر تفتح أبوابها للاستثمارات التعدينية ٦
- قيادات كبرى شركات ومؤسسات التعدين العالمية :
إصلاحات مصر تؤكد فرصها الواعدة على خريطة التعدين العالمية ٨
- الرئيس السيسى يبحث مع رئيس «أنجلو جولد أشانتى» توسيع الاستثمارات واستكشاف فرص جديدة فى التعدين المصرى ١١
- افتتاح معرض منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦ ..... ١٢
- رئيس الوزراء يعقد مائدة مستديرة حول تطوير قطاع التعدين المصرى وتعزيز ثقة المستثمرين ١٤
- إطلاق منتدى الهيئات التنظيمية للمعادن الأفريقية «AFMRA» من القاهرة ١٨
- مائدة مستديرة: «من الاستكشاف إلى الأسواق: تعزيز سلاسل القيمة المعدنية فى أفريقيا» ٢٠
- جلسة نقاشية « «مواءمة تنمية الموارد المعدنية مع النمو الصناع» ٢٢
- لقاءات ومباحثات..
- مصر وكينيا وتنزانيا ...
تعزيز التعاون وتوطين الصناعات التعدينية وتعظيم القيمة المضافة ٢٥
- البنك الدولى...
توفير التمويل ودعم القدرات ومشروعات القيمة المضافة بقطاع التعدين ٢٦
- مصر والسعودية .. تعزيز التعاون فى التدريب وتبادل الخبرات التعدينية ٢٨
- تعزيز التعاون فى التعدين وتعظيم القيمة المضافة بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٠
- تعزيز التعاون مع «وورلى» العالمية فى تنفيذ وتطوير المشروعات التعدينية وبناء القدرات ٣٢
- مصر تدخل عصر التعدين الرقمى والمعادن الثمينة (بقلم د. وفاء على) ٣٤

E-mail:petromagazine@petroleum.gov.eg



التعدين المصرى..

من كنوز الأرض إلى قوة الاقتصاد والصناعة

لم تعد الثروة التعدينية فى مصر مجرد موارد كامنة تختزنها الأرض، بل أصبحت رهانًا اقتصاديًا وصناعيًا تعمل الدولة على تحويله إلى واقع ملموس، وفرص استثمارية واعدة، وقيمة مضافة تعزز قدرات الاقتصاد الوطنى ، ومن هذا المنطلق، يأتى منتدى مصر الدولى للتعدين ٢٠٢٦، فى نسخته الخامسة والأكبر منذ انطلاقه، برعاية وتشريف فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ليعكس توجهًا واضحًا نحو إعادة صياغة مستقبل التعدين المصري، والانطلاق به من مرحلة استكشاف الموارد واستخراجها إلى بناء صناعة متكاملة تقوم على التصنيع وتعظيم العائد من الثروات المعدنية.

لقد شهد القطاع خطوات إصلاحية مهمة، فى مقدمتها تطوير الإطار المؤسسى والتشريعي، وتحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية، وتوسيع فرص الاستثمار من خلال طرح المزايدات وإتاحة الفرص أمام الشركات العالمية، بما يدعم بناء بيئة أكثر جذبًا للاستثمار، ويعزز تنافسية قطاع التعدين المصرى.

وتتجاوز أهمية المنتدى حدود كونه تجمعًا دوليًا للشركات والمستثمرين والخبراء؛ فهو منصة لطرح رؤية مصر لمستقبل التعدين، واستكشاف آفاق الشراكة مع كبرى الكيانات العالمية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والخبرات الدولية فى تنمية الموارد المعدنية، وتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافى المتميز لمصر وامتدادها الجيولوجى ضمن الدرع العربى النوبى ، كما تعكس المشاركة الدولية الواسعة تنامى الاهتمام بالإمكانات التعدينية المصرية، وتؤكد أهمية مواصلة العمل على تحويل هذه الإمكانات إلى مشروعات منتجة واستثمارات طويلة الأجل، قادرة على خلق فرص العمل، ودعم الصادرات، وتوطين الصناعات المرتبطة بالتعدين.

لكن الرهان الحقيقى لا يُقاس بحجم الثروات التى تمتلكها مصر، ولا بعدد الشركات التى تشارك فى منتدياتها، وإنما بقدرتنا على تحويل هذه الثروات إلى إنتاج وصناعة وعائد اقتصادى مستدام. فالقيمة الحقيقية للثروة المعدنية لا تتوقف عند استخراج الخام، بل تمتد إلى مراحل المعالجة والتصنيع، وإقامة الصناعات المكملة، وبناء سلاسل قيمة متكاملة تضمن تعظيم العائد للاقتصاد المصرى ، وهنا تتجلى أهمية المرحلة المقبلة، التى تتطلب ترجمة الإصلاحات والفرص الاستثمارية إلى مشروعات فعلية، وتسريع أعمال الاستكشاف والتنمية، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين، بما يرفع مساهمة التعدين فى الناتج المحلى الإجمالي، ويدعم توجه الدولة نحو تنويع مصادر النمو وزيادة القيمة المضافة للموارد الوطنية.

إن مصر تمتلك مقومات جيولوجية وموقعًا استراتيجيًا يؤهلانها لتعزيز مكانتها على خريطة التعدين العالمية، غير أن بناء هذه المكانة يتطلب استمرار الإصلاح، وجذب الاستثمارات الجادة، وربط الثروة المعدنية بالصناعة والإنتاج والتصدير، فالمستقبل ليس لمن يمتلك الثروة وحدها، بل لمن يُحسن استكشافها واستثمارها وتصنيعها. وتلك هى المعادلة التى يسعى التعدين المصرى إلى ترسيخها؛ من كنوز تختزنها الأرض، إلى قيمة تصنعها العقول والاستثمارات، وقوة اقتصادية تضيف إلى حاضر مصر وتدعم مستقبلها.

وفى هذا العدد من «مجلة البترول»، نضع بين أيدى قرائنا رصدًا لأبرز فعاليات منتدى مصر الدولى للتعدين ٢٠٢٦، ورسائل الدولة إلى مجتمع الاستثمار، وتحركات وزارة البترول والثروة المعدنية، وأهم الفرص والمشروعات التى ترسم ملامح مستقبل القطاع.

رئيس التحرير

محمد داود



برعاية وتشريف الرئيس عبد الفتاح السيسي..

مصر تفتح فصلاً جديداً في مستقبل التعدين
خلال النسخة الخامسة من منتدى مصر للتعدين

فى حدث استثنائى يعكس التحول المتسارع الذى يشهده قطاع التعدين المصري، افتتح فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، فى الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٢٦ فعاليات النسخة الخامسة من منتدى مصر للتعدين EMF بالعاصمة الجديدة، تحت شعار «إطلاق الإمكانات الاستكشافية لمصر والدرع العربى النوبي»، بمشاركة واسعة من كبار المستثمرين وشركات التعدين المصرية والعالمية ووزراء ومسؤولى التعدين من الدول الفاعلة فى القطاع.

ويأتى المنتدى ليؤكد أن مصر تمضى بخطى متسارعة نحو بناء قطاع تعدين متكامل وأكثر تنافسية، يستند إلى ثروة جيولوجية واعدة، وموقع استراتيجي، وبنية أساسية متطورة، وإصلاحات تشريعية ومؤسسية، ويستهدف تحويل الثروات المعدنية من مجرد خامات مستخرجة إلى صناعات وقيمة مضافة واستثمارات وفرص عمل وصادرات.





وقبيل افتتاح فاعليات منتدى مصر للتعدين، التقطت صورة تذكارية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى والمشاركين فى المنتدى من ممثلى الحكومات ورؤساء المنظمات الدولية وكبرى الشركات الأجنبية العاملة فى قطاع التعدين.

وخلال أعمال افتتاح منتدى مصر للتعدين رحب الرئيس بالحضور فى النسخة الخَامسة لمنتدى مصر للتعدين؛ مؤكداً سيادته التزام الدولة المصرية بنجاح استثمارات الشركات ورجال الأعمال سواء فى مجال التعدين أو أى مجال آخر.

وتضمن برنامج الافتتاح عرض فيلم بعنوان «مصر.. من ذهب الماضى إلى مستقبل التعدين»، أعقبه إلقاء المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، كلمة بهذه المناسبة، ثم كلمة السيد ألبرتو كالديرون، الرئيس التنفيذى لشركة «أنجلو جولد أشانتي». كما تم عرض فيلم تسجيلى عن منجم السكري، وشمل البرنامج كذلك كلمتى السيد دوج هوراك، الرئيس التنفيذى لمجموعة أستراليا - أفريقيا للمعادن والطاقة، والسيد روهيتش داوان، الرئيس والمدير التنفيذى للمجلس الدولى للتعدين والمعادن، أعقبهما عرض فيلم بعنوان (Open Blocks)، ثم كلمة السيدة نامراتا ثابار، المديرة العالمية لقطاع المعادن والخامات بمجموعة البنك الدولى، ثم تم بث مباشر من عدد من مواقع التعدين المختلفة فى جمهورية مصر العربية.





الرئيس السيسى خلال تفقده جانباً من المعروضات التى يقدمها المتحف الجيولوجى

المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية :

• مصر تفتح أبوابها للاستثمارات التعدينية.. ونستهدف رفع مساهمة القطاع إلى ٦٪ من الناتج المحلي

• التعدين يدخل مرحلة جديدة.. ١١٩ شركة تتنافس على ثروات مصر التعدينية وتعظيم القيمة المضافة

• من استخراج الخامات إلى التصنيع وتعظيم القيمة المضافة.. نُحوّل ثروات مصر التعدينية إلى قيمة حقيقية للاقتصاد

وفي كلمته الافتتاحية، أكد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية ، أن مصر تمتلك المقومات الأساسية لبناء قطاع تعدين متكامل قادر على تعظيم إسهامه في الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى استهداف رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦٪ خلال المرحلة المقبلة، وزيادة الاستثمارات والشركات العاملة، والتوسع في مشروعات التصنيع وتعظيم القيمة المضافة.

وأكد أن قطاع التعدين يحظى بدعم مستمر من فخامة الرئيس السيسي، الذي وضع تعظيم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية وفتح آفاق جديدة للاستثمار في مقدمة أولويات الدولة المصرية، موضحًا أن التحول من استخراج الخامات وتصديرها في صورتها الأولية إلى تعظيم الاستفادة منها والتوسع في القيمة المضافة يمثل جوهر توجه الدولة لتطوير القطاع.

وأعلن الوزير أن الأشهر الثلاثة الأولى منذ إطلاق نظام طرح القطاعات التعدينية بنظام المناطق المفتوحة في ١٠ يونيو ٢٠٢٦، شهدت تقدم ١١٩ شركة، من بينها أكثر من ١٤ شركة أجنبية من دول شملت أستراليا والمملكة المتحدة وكندا والسعودية وتركيا وجنوب إفريقيا والهند والصين.

وأوضح أن هذه الشركات قدمت ٤٠٣ عروض على ١١٨ قطاعًا من إجمالي ٣٣٥ قطاعًا تم طرحها، تمتد على مساحات تقارب ٤٥ ألف كيلومتر مربع، وتشمل قطاعات واعدة لخامات الذهب والفوسفات والتلك والكاولين وغيرها من الخامات والمعادن.

وأشار إلى أن النظام الجديد يتيح مرونة أكبر وسرعة في إسناد المناطق وفقًا للآليات العالمية المتبعة، ويعكس توجه الدولة نحو نموذج استثماري أكثر انفتاحًا واستجابة لاحتياجات السوق.

وأضاف أن هذا الإقبال يمثل انطلاقة حقيقية نحو استكشاف وتنمية الثروات التعدينية داخل الدرع العربي النوبي، مشيرًا إلى أن منجم السكري، أحد أكبر مناجم الذهب على مستوى العالم، يجسد نموذجًا لما تمتلكه مصر من ثروات واعدة، حيث بلغ إجمالي إنتاجه ٦,٨ مليون أوقية منذ بدء الإنتاج في يونيو ٢٠٠٩، بما يؤكد إمكانية تحقيق نتائج أكبر خلال المرحلة المقبلة.

واستعرض الوزير المقومات التي تستند إليها مصر في تطوير قطاع التعدين، وفي مقدمتها الثروة الجيولوجية المتنوعة في مناطق واسعة من الصحراء الشرقية وجنوب سيناء، والموقع الجيولوجي المتميز ضمن نطاق الدرع العربي النوبي، وما يتيحه من فرص للبحث والاستكشاف عن الذهب والنحاس والمعادن الأساسية والنيكل والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة وغيرها من الخامات.

وأضاف أن هذه المقومات تتكامل مع توافر مصادر الطاقة، وشبكة متطورة من الطرق والموانئ والبنية الأساسية، وموقع جغرافي يربط بين ثلاث قارات ويطل على البحرين المتوسط والأحمر، إلى جانب قناة السويس باعتبارها أحد أهم شرايين التجارة العالمية، بما يوفر أساسًا قويًا لبناء قطاع تعدين متكامل وجذب استثمارات طويلة الأجل.

وفيما يتعلق بتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، أشار إلى صدور القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥ بإعادة تنظيم هيئة الثروة المعدنية وتحويلها إلى هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية كهيئة اقتصادية، بما يعزز قدرتها على إدارة واستغلال موارد التعدين وفق أسس اقتصادية أكثر كفاءة.

وأوضح أن تشكيل مجلس إدارة الهيئة يعكس توجه الدولة نحو التكامل وتوحيد الرؤى بين الجهات المعنية، من خلال مشاركة ممثلين لوزارات الحكومة، من بينها وزارة البيئة لمراعاة الاشتراطات البيئية وتسهيل إجراءات التراخيص ذات الصلة، ووزارة الصناعة لربط التعدين بخطط التنمية الصناعية وتعظيم القيمة المضافة وتوطين الصناعات، ووزارة المالية لدعم التنسيق المالي وتحقيق التوازن بين تيسير الاستثمار وتعظيم عوائد الدولة، بما يتيح تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين.

وأشار إلى إعداد نموذج جديد لاتفاقيات استغلال الذهب، يوفر مزيدًا من الوضوح والمرونة ويعزز تنافسية الاستثمار، وهو ما انعكس في اهتمام شركات تعدين عالمية كبرى بهذا النموذج.

وأكد الوزير أن تطوير القطاع يتطلب، إلى جانب الإصلاحات التشريعية، الاستماع المباشر إلى المستثمرين، موضحًا أنه جرى استطلاع آراء

المستثمرين في مختلف الأسواق التعدينية، من أستراليا إلى كندا، للتعرف على احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم، بالتوازي مع دراسة التجارب والممارسات الرائدة في الدول المتقدمة في مجال التعدين.

وأضاف أنه انطلاقًا من هذا الحوار، بدأ تطوير وإطلاق حزمة من الحوافز والإجراءات التي تستجيب لما طرحه المستثمرون المصريون والأجانب، وتستهدف توفير بيئة أكثر جاذبية ومرونة وتنافسية، تتيح للمستثمر توجيه موارده وخبراته إلى البحث عن الثروات المعدنية واكتشافها وتطويرها وتعظيم قيمتها.

ولفت إلى إدخال تعديلات مهمة على اللائحة التنفيذية لدعم مرونة أعمال البحث والاستكشاف، وتعزيز الحوافز المقدمة للمستثمرين، وتقليل مخاطر التكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى من النشاط.

وأكد أهمية توفير قاعدة بيانات جيولوجية أكثر شمولًا ودقة، من خلال أعمال المسح الجوي المستهدف على مستوى الجمهورية، بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات أفضل، ويخفض مخاطر وتكاليف البحث والاستكشاف، ويوجه رؤوس الأموال إلى المناطق الأكثر جاذبية.

وفي مجال تعظيم القيمة المضافة، أوضح الوزير أن مصر تحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث احتياطيات خام الفوسفات، والسابعة عالميًا في الإنتاج خلال عام ٢٠٢٥، مؤكدًا العمل على تعظيم الاستفادة من هذه الموارد.

وأشار إلى أنه يجري العمل على تنفيذ ٨ مشروعات صناعية جديدة لتعظيم الاستفادة من خام الفوسفات، في مقدمتها المرحلة الأولى من مجمع حامض الفوسفوريك بأبو طرطور، بطاقة إنتاجية تبلغ ٢٥٠ ألف طن سنويًا واستثمارات تصل إلى ٦٥٠ مليون دولار، والمقرر بدء إنتاجها عام ٢٠٢٨، إلى جانب مشروعات لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية بالتعاون مع مستثمرين مصريين ودوليين، والتوسع في استغلال الخامات والمعادن اللازمة لصناعة الطاقة والصناعات المستقبلية.

وأكد أن المستهدف يتجاوز زيادة الإنتاج إلى تعظيم القيمة المضافة، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الصادرات، وجذب استثمارات نوعية تعتمد على التكنولوجيا والخبرة والمعرفة، موضحًا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب شراكة حقيقية بين الدولة والمستثمرين، واستقرار البيئة الاستثمارية، وسرعة الإجراءات، وتوافر المعلومات، وتحويل الفرص الجيولوجية إلى مشروعات اقتصادية قابلة للتنفيذ.

وفيما يتعلق بتنمية الكوادر البشرية، أكد أن الاستثمار في التعدين يشمل المعرفة والجيولوجيا والتكنولوجيا والبنية الأساسية والعنصر البشري، مشيرًا إلى اهتمام الدولة بإعداد المهندسين والجيولوجيين والفنيين والكوادر المتخصصة القادرة على التعامل مع أحدث تقنيات الاستكشاف والاستخراج.

وأوضح أنه تم إطلاق برامج تدريبية بجامعة مردوخ الأسترالية، والعمل على إنشاء مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية في مجال التعدين والفوسفات بالوادي الجديد، لإعداد كوادر فنية مؤهلة لتلبية احتياجات القطاع، مؤكدًا أن الثروة الحقيقية تشمل الكوادر القادرة على اكتشاف الموارد وتحويلها إلى قيمة اقتصادية.

وذكر أن مصر تستند إلى تاريخ طويل في التعدين، وثروة جيولوجية واعدة، وبنية أساسية متطورة وموارد بشرية، إلى جانب إطار تشريعي يشهد تطويرًا مستمرًا، بما يؤهل القطاع للانتقال إلى مرحلة جديدة يتسع فيها الاستكشاف، ويزداد الإنتاج، وتتنوع الاستثمارات، وترتفع القيمة المضافة، وتتعمق الشراكة مع المستثمرين.

ووجه الوزير في ختام كلمته ثلاث رسائل رئيسية؛ أكد في الأولى للمستثمرين أن مصر تفتح أبوابها للاستثمارات التعدينية الجادة، وترحب بالشراكات القائمة على الاستثمار طويل الأجل ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتعظيم القيمة المضافة، مع الالتزام بتطوير البيئة الاستثمارية والاستماع إلى المستثمرين وإزالة التحديات أمام أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

وفي رسالته الثانية إلى أبناء مصر وشبابها، أكد أن التعدين يمثل أحد أهم أبواب المستقبل أمام الأجيال الجديدة، وأن الهدف هو تمكين الكوادر الوطنية من امتلاك المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للمشاركة الفعالة وقيادة مسيرة تطوير القطاع، مشددًا على أن الثروة الموجودة تحت الأرض لا تكتمل قيمتها إلا بعقول مصرية قادرة على تعظيم الاستفادة منها.

أما الرسالة الثالثة، فوجهها إلى الحضور ومجتمع التعدين، مؤكدًا أن المنتدى يمثل بداية مرحلة جديدة في مسيرة تطوير القطاع، وتحويل موارد باطن الأرض إلى قيمة حقيقية للاقتصاد المصري، معربًا عن تطلعه إلى أن تسفر أعماله عن شراكات واستثمارات جديدة في مصر والمنطقة.

وتوجه الوزير بالشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي على دعمه المستمر لتطوير قطاع التعدين وتعظيم الاستفادة من الثروات التعدينية، كما وجه الشكر إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومؤسسات الدولة والعاملين بقطاع الثروة المعدنية وشركاء الاستثمار المصريين والدوليين.



خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى مصر للتعدين 2026

قيادات كبرى شركات ومؤسسات التعدين العالمية تشيد بإصلاحات مصر وتؤكد فرصها الواعدة على خريطة التعدين العالمية

شهدت الجلسة الافتتاحية للمنتدى مشاركة عدد من قيادات كبرى شركات ومؤسسات التعدين العالمية، الذين استعرضوا رؤيتهم لمستقبل قطاع التعدين في مصر، وأشادوا بما يشهده القطاع من إصلاحات تستهدف تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز أعمال الاستكشاف والإنتاج وزيادة القيمة المضافة للثروات المعدنية.



ألبرتو كالديرون

رئيس أنجلو جولد أشانتي:

> إصلاحات مصر وفرت أساسًا لزيادة الاستثمارات طويلة الأجل في التعدين

وأشاد ألبرتو كالديرون، الرئيس التنفيذى لشركة أنجلو جولد أشانتي، رابع أكبر شركات تعدين الذهب عالميا، برؤية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسى لتحديث الاقتصاد المصرى والارتقاء بقطاع التعدين، مشيدًا بالجهود التى بذلتها وزارة البترول والثروة المعدنية خلال العامين الماضيين لترجمة هذه الرؤية إلى خطوات عملية وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات التعدينية طويلة الأجل.

وأكد كالديرون أن الوزارة أدركت المتطلبات الهيكلية والمالية والقانونية التى يحتاج إليها مستثمرو التعدين قبل ضخ رؤوس أموال طويلة الأجل، وتحركت للعمل على تطويرها، مشيرًا إلى أن تحديث قانون التعدين، وتطوير الشروط المالية، وتبسيط إجراءات التراخيص، وإقامة هيئة اقتصادية مستقلة، أسهمت فى توفير بيئة أعمال أكثر شفافية وكفاءة، وإرسال رسالة واضحة إلى أسواق رأس المال الدولية بشأن انفتاح مصر على الاستثمارات طويلة الأجل فى قطاع التعدين.

وأوضح أن قرار أنجلو جولد أشانتى دخول السوق المصرية فى نوفمبر ٢٠٢٤ من خلال الاستحواذ على شركة سنتامين، المالكة لمنجم السكري، استند إلى المكانة العالمية للمنجم والإمكانات الواعدة لتحقيق المزيد من الاكتشافات فى مصر.

وأشار إلى أن الشركة، التى لم تنفذ استحواذات كبيرة لنحو ٢٠ عامًا، أخضعت قرار دخول مصر لتقييم دقيق استند إلى أربع ركائز أساسية، هى الإمكانات الجيولوجية الواعدة، والكوادر البشرية، والبنية الأساسية، ودعم الحكومة.

ولفت كالديرون إلى أن منجم السكرى يمثل دليلًا عمليا على الإمكانات والثروات الجيولوجية التى تتمتع بها مصر، موضحًا أن الخبرات المتراكمة فى مناطق إنتاج الذهب الكبرى بأستراليا وكندا وغرب إفريقيا تشير إلى أن وجود مكمن كبير يمكن أن يكون مؤشرًا على فرص اكتشاف مكامن أخرى فى المناطق المحيطة.

وأكد أن أعمال الاستكشاف باستخدام التقنيات الحديثة فى الصحراء الشرقية لا تزال محدودة، بما يفتح المجال أمام فرص واسعة لمصر ولقطاع الذهب العالمى وللشركة، التى تمتلك الخبرات الفنية ورأس المال والقدرات اللازمة لتطوير وتشغيل مناجم كبيرة وفقًا للمعايير العالمية.

وكشف كالديرون عن تقدم أنجلو جولد أشانتى مؤخرًا بطلبات للاستثمار فى ١٩ منطقة جديدة للبحث عن الذهب بالصحراء الشرقية، تغطى مساحة تزيد على ٣ آلاف كيلومتر مربع، مدفوعة بالإصلاحات التى شهدها قطاع التعدين وثقة الشركة فى المقومات الجيولوجية لمصر.

وأضاف أن الشركة خصصت ميزانية بملايين الدولارات لأعمال الاستكشاف فى المناطق البكر خلال عام ٢٠٢٧، بهدف تحقيق اكتشافات جديدة، مشيرًا إلى تطلعها إلى توظيف فرقها المتخصصة وتقنيات إعداد الخرائط باستخدام الأقمار الصناعية، والمسح الجيوفيزيائى الجوي، وتكنولوجيا الحفر، فى استكشاف الجيل المقبل من مكامن الذهب فى مصر.

وفيما يتعلق بمنجم السكري، أوضح كالديرون أنه يمثل الركيزة الأساسية لوجود الشركة فى مصر، ويعمل فى إطار شراكة بالمناصفة مع الدولة المصرية من خلال هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية، مشيرًا إلى أن المنجم أنتج أكثر من ٦,٨ مليون أوقية من الذهب منذ بدء الإنتاج عام ٢٠٠٩.

وأضاف أن إنتاج السكرى خلال عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ٥٠٠ ألف أوقية، وهو ما وصفه بأنه أداء عالمى المستوى، أسهم فى تحقيق عوائد قياسية لصالح مصر تجاوزت ٥٩٠ مليون دولار خلال عام واحد.

وأكد أن الشركة، بالتعاون مع شركائها فى الحكومة المصرية، تضخ استثمارات كبيرة فى مستقبل السكري، من خلال تنفيذ حملة حفر جديدة تستهدف إطالة عمر المنجم وزيادة الإنتاج.

وأشار إلى أن الكفاءات الفنية والعمالة الماهرة تمثل إحدى أبرز المزايا التنافسية لمصر، موضحًا أن المصريين يمثلون ٩٧٪ من إجمالى القوى العاملة فى منجم السكري.

كما أوضح أن البنية الأساسية التى تتمتع بها مصر تسهم بصورة كبيرة فى خفض تكلفة الانتقال من مرحلة الاكتشاف إلى الإنتاج، مقارنة بالأسواق التعدينية الجديدة فى المنطقة.





دوج هوراك

الرئيس التنفيذي لمجموعة أستراليا-أفريقيا للمعادن والطاقة:

> مصر أمام فرصة لتحويل الخطط إلى استثمارات واستكشافات جديدة

ومن جانبه، أكد دوج هوراك، الرئيس التنفيذى لمجموعة أستراليا-أفريقيا للمعادن والطاقة AAMEG، التى تضم فى عضويتها نحو ١٠٠ شركة أسترالية، ممثلًا عن مجتمع التعدين الأسترالي، أن مصر تمر بمرحلة مهمة تستهدف دعم النمو وتطوير قطاع التعدين، معربًا عن تقديره للتعاون المتنامى بين مصر وأستراليا فى هذا المجال.

وأشار إلى أنه أجرى خلال الأشهر الاثنى عشر الماضية اتصالات مع وزارة البترول والثروة المعدنية ومسؤولى التعدين فى مصر لاستكشاف فرص التعاون والاستثمار، مؤكدًا أن الانفتاح والرغبة فى التعاون وبناء الشراكات تمثل عناصر أساسية فى المرحلة الحالية.

وأوضح أن انعقاد المنتدى يأتى فى توقيت مهم يشهد فيه قطاع التعدين العالمى نموا متسارعًا فى الطلب على الموارد الطبيعية والمعادن الاستراتيجية، بالتزامن مع التحولات التى تشهدها الأسواق العالمية، وهو ما يخلق فرصًا جديدة أمام الدول وشركات التعدين.

ولفت إلى تزايد المنافسة عالميا على الاستثمارات والموارد التعدينية، مؤكدًا أن مصر تمتلك فرصة مهمة لتعزيز حضورها على خريطة التعدين العالمية، مستفيدة من إمكاناتها الجيولوجية وموقعها الاستراتيجى والإصلاحات التى تستهدف تحسين بيئة الاستثمار ودعم أعمال الاستكشاف.

وأكد هوراك أن المرحلة المقبلة من التعاون المصرى الأسترالى ينبغى أن تركز على تحويل الخطط إلى خطوات تنفيذية، وإتاحة المجال بصورة أكبر أمام الشركات الناشئة والمتوسطة للمشاركة فى أعمال الاستكشاف، وخاصة البحث عن الذهب فى مصر.



روهيتش داوان

الرئيس التنفيذي للمجلس الدولي للتعدين والمعادن:

> مصر لديها مقومات للتحول إلى مركز متكامل للمعادن الحيوية

ومن جانبه، أكد روهيتش داوان، الرئيس التنفيذي للمجلس الدولي للتعدين والمعادن ICMM، أن مصر تمتلك فرصة واضحة لتطوير قطاع تعدين أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، مشيرًا إلى أن القطاع المصري يشهد تحولًا مهمًا يعزز جاذبيته أمام المستثمرين.

وأوضح أن الإصلاحات التي تنفذها الحكومة المصرية تمثل خطوة مهمة لدفع قطاع التعدين إلى الأمام، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل على حزمة متكاملة من الإصلاحات تشمل تعزيز المعرفة والقدرات الجيولوجية، وتطوير البنية الأساسية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية.

وأشار إلى أن نجاح قطاع التعدين يتطلب توافر قدرات فنية قوية، وإدارة فعالة للتكاليف، وكفاءات بشرية متميزة، إلى جانب وجود رؤية مشتركة واهتمام مستمر بتطوير القطاع.

وأكد داوان أن مصر تمتلك بالفعل العديد من هذه المقومات، بما تتمتع به من إمكانات جيولوجية واعدة وقاعدة قوية من الموارد البشرية، فضلًا عن بنية أساسية متطورة تشمل إمدادات الطاقة وشبكات النقل، إلى جانب موقع جغرافي متميز يتيح الوصول إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأحمر.

ولفت إلى أن مصر تمتلك كذلك قاعدة من رواد الأعمال والمهنيين المتخصصين ذوي الخبرات والمهارات، بما يمثل عنصرًا إضافيًا لدعم نمو قطاع التعدين وتطويره.

وأوضح أن الفرصة أمام مصر لا تقتصر على التحول إلى دولة منتجة للمعادن، وإنما تمتد إلى إمكانية بناء مركز متكامل للمعادن الحيوية والاستراتيجية، مستفيدة من قدراتها الصناعية الواسعة.

وأشار إلى أن القاعدة الصناعية المصرية توفر فرصة لجذب استثمارات جديدة في مجالات التكرير والمعالجة وزيادة القيمة المضافة للثروات المعدنية، بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية المتزايدة نحو تعزيز سلاسل القيمة للمعادن.

وأكد أن تكامل قدرات التعدين والمعالجة والخدمات الصناعية يمكن أن يوفر لمصر منظومة متكاملة لتطوير مشروعات جديدة وخلق أسواق وفرص استثمارية إضافية، بما يعزز موقعها على خريطة التعدين العالمية.



امراتا ثابار

المديرة العالمية لقطاع المعادن والتعدين بمجموعة البنك الدولي:

> التعدين يمكن أن يكون محركًا للنمو وتنويع الاقتصاد المصري

ومن جانبها، أكدت نامراتا ثابار، المديرة العالمية لقطاع المعادن والتعدين بمجموعة البنك الدولي، أن منتدى مصر للتعدين يمثل منصة مهمة للحوار والتعاون حول مستقبل قطاع التعدين، مشيرة إلى أن مصر تمضي قدمًا في تنفيذ أهدافها التنموية، وأن نتائج أجندة الإصلاح التي جرى تنفيذها توفر أساسًا لمزيد من التعاون والاستثمار.

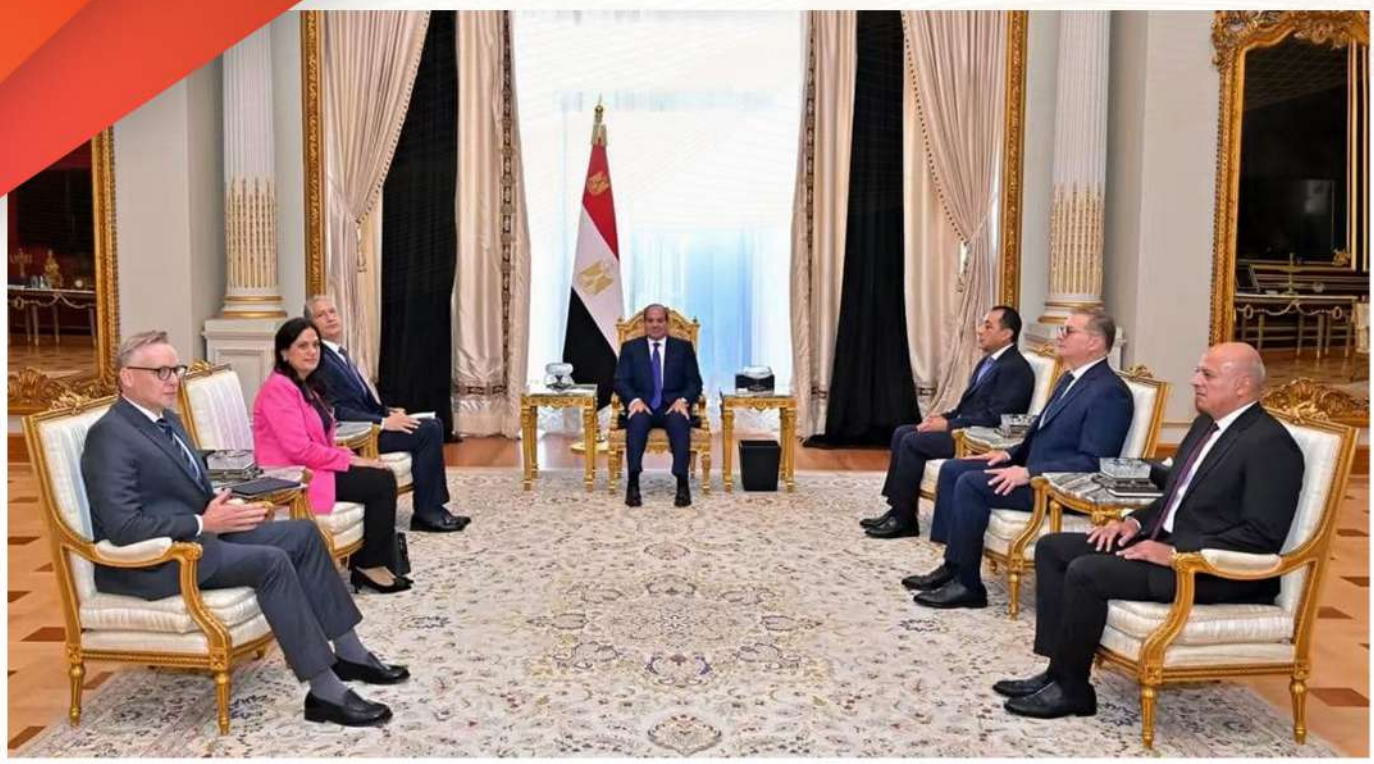
وأضافت أن مجموعة البنك الدولي تعمل على دعم هذا التوجه من خلال بناء الشراكات وتشجيع الاستثمار ودعم الإصلاحات التي من شأنها تعزيز تنافسية قطاع التعدين وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد.

وأوضحت أن مصر يمكنها تقديم نموذج مهم في تحويل الرؤية والإصلاحات إلى إجراءات عملية، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتعدين.

ودعت شركاء التنمية والمستثمرين إلى المشاركة بصورة عملية في هذه الجهود والاستفادة من الفرص الاستثمارية وفرص الأعمال التي يتيحها قطاع التعدين المصري.

وأكدت أن مصر تتمتع بعدد من المقومات التي يمكن أن تدعم تنافسية قطاع التعدين، من بينها التكاليف التنافسية، والبنية الأساسية القوية، وفرص الاستثمار الخاص المسؤول عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة.

وأشارت إلى أن قطاع التعدين يمكن أن يمثل محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي في ضوء المقومات والفرص التي تتمتع بها مصر، مؤكدة أهمية مواصلة العمل المشترك لتحقيق أثر اقتصادي وتنموي أوسع على مستوى الاقتصاد والمجتمعات.



الرئيس عبد الفتاح السيسى ...

يبحث مع رئيس «أنجلو جولد أشانتي»

توسيع الاستثمارات واستكشاف فرص جديدة في التعدين المصري

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي ، السيد «ألبرتو كالديرون» الرئيس التنفيذي لشركة أنجلو جولد أشانتي، على هامش افتتاح أعمال منتدى «مصر للتعدين ٢٠٢٦»، وذلك بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، ومن جانب الشركة السيد «ستيوارت بايلي»، مدير الشئون المؤسسية، والسيدة «هدى منصور» رئيس الشركة في مصر.

وفي مستهل اللقاء أكد فخامة الرئيس تقديره للشراكة الاستراتيجية مع شركة «أنجلو جولد أشانتي»، المشغلة لمنجم السكري للذهب، مشدداً على اهتمام الدولة المصرية بدعم استثمارات الشركة في مصر وتوفير البيئة الملائمة لنمو أعمالها. كما أعرب سيادته عن تطلع مصر إلى الارتقاء بالتعاون القائم مع الشركة من شراكة ترتكز على تشغيل منجم السكري إلى شراكة استراتيجية أشمل في قطاع التعدين المصري، تمتد إلى مجالات الاستكشاف، ونقل التكنولوجيا والخبرات، وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية، وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات، كما شهد اللقاء استعراضاً لتطورات أعمال الشركة وخططها المستقبلية للتوسع في السوق المصرية، إلى جانب بحث سبل تعزيز التعاون المشترك في قطاع التعدين.

ومن جانبه أعرب السيد ألبرتو كالديرون عن اعتزازه بلقاء السيد الرئيس، مشيداً بالدعم المتواصل الذي توليه الدولة المصرية للشركة، وما تبذله الجهات المعنية من جهود لتذليل أي تحديات قد تواجه أنشطتها في مصر. كما استعرض تطورات استثمارات الشركة الرئيسية في مصر ومختلف الدول التي تنشط بها حول العالم، مؤكداً أن مصر تمثل إحدى الوجهات الاستثمارية ذات الأولوية للشركة. وأوضح أن «أنجلو جولد أشانتي» تعتزم ضخ المزيد من الاستثمارات خلال الفترة المقبلة في عدد من المواقع الواعدة بقطاع التعدين المصري، بما يعزز من فرص اكتشاف وتطوير مشروعات جديدة على غرار منجم السكري.

وشهد اللقاء نقاشاً موسعاً حول آفاق توسيع برامج الاستكشاف التي تنفذها الشركة في مصر، ولا سيما في مجال تعدين الذهب، حيث أكد السيد الرئيس حرص الدولة على تقديم جميع التسهيلات اللازمة لدعم أنشطة الشركة وتيسير أعمالها، في إطار استراتيجية مصر للتوسع في قطاع التعدين وتعظيم مساهمته في الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة التي يزخر بها هذا القطاع لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.





منتدى
مصر
للتعدين

٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٢٦

سانت ريجيس ، العاصمة الجديدة، القاهرة، مصر

أفتتاح المعرض

وعقب جلسة افتتاح المنتدى تفقد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى معرض مصر للتعدين، حيث تفقد سيادته أجنحة وزارة البترول والثروة المعدنية ، وشركات : كابيتال دريلنج، والسويدي إليكتريك، وأنجلو جولد أشانتى.






ELSEWEDY
ELECTRIC


ELSEWEDY
ELECTRIC
ARGAS
60 YEARS OF
ARGAS


GOLDASHANTI
SGM
GOLD MINES







بمشاركة ممثلى كبريات الشركات والمؤسسات العاملة فى قطاع التعدين محليا وعالمياً :

رئيس الوزراء يعقد مائدة مستديرة حول تطوير قطاع التعدين وتعزيز ثقة المستثمرين

د. مصطفى مدبولى:

- خارطة الطريق الخاصة بقطاع التعدين أصبحت واعدة وتحمل إمكانات كبيرة فى مختلف مجالات التعدين
- الحكومة مستعدة لتقديم مختلف الحوافز والتيسيرات بل والدخول في شراكات بما يسهم فى تسريع الوصول إلى مرحلة الإنتاج

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، بمقر مجلس الوزراء بالعاصمة الجديدة، مائدة مستديرة بعنوان «من الاكتشاف إلى التنمية الصناعية .. بناء ثقة المستثمرين عبر سلسلة القيمة لقطاع التعدين فى مصر»، وذلك فى إطار فعاليات الدورة الخامسة من «منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦».وحضر المائدة المستديرة كل من المهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، والسيد حسن رداد، وزير العمل، والمهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، والسيد نهاد شاهين، نائب وزير النقل. والمستشارة أمل عمار، رئيسة المجلس القومى للمرأة.كما شارك فى المائدة عدد من قيادات وممثلى كبريات الشركات والمؤسسات العاملة فى قطاع التعدين محليا وعالميا ، وكذا ممثلى عددٍ من مؤسسات التمويل الدولية، حيث شهدت المناقشات طرح رؤى ومقترحات حول سبل تطوير قطاع التعدين، وتعزيز القيمة المضافة، وتوفير احتياجات مشروعات التعدين من البنية التحتية والطاقة، وتحسين بيئة الاستثمار والإسراع فى إجراءات تنفيذ المشروعات.



من باطن الأرض إلى الصناعة... الحكومة والمستثمرين يرسمون مستقبل التعدين المصرى



وفى بداية كلمته بالمائدة المستديرة، رحب رئيس الوزراء بالمشاركين فى الدورة الخامسة من منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦، «منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦»، وأكد تقديره لاستضافة هذه المائدة المهمة والاستفادة من الخبرات العالمية المشاركة فيها، واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة فى قطاع التعدين.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولى إلى أن قطاع التعدين فى مصر يدخل مرحلة جديدة، موضحًا أن الحكومة ركزت خلال السنوات القليلة الماضية على معالجة عدد من القضايا الهيكلية التى حدت من الاستثمارات فى هذا القطاع، لافتًا إلى أن خارطة الطريق الخاصة بالقطاع أصبحت واعدة وتحمل إمكانات كبيرة فى مختلف مجالات التعدين، وأكد أن الأولوية الحالية للحكومة تتمثل فى تحويل مخرجات المنتدى إلى مشروعات حقيقية على أرض الواقع، مشيرًا إلى أنه تنفيذًا لتوجيهات فخامة السيد الرئيس، تسعى الحكومة إلى اختصار الفترات الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات، والعمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة للوصول إلى مرحلة الإنتاج فى أقصر وقت ممكن.

وأوضح رئيس الوزراء أن الحكومة مستعدة لتقديم مختلف الحوافز والتيسيرات، بل والدخول فى شراكات، بما يسهم فى تسريع الوصول إلى مرحلة الإنتاج، مؤكدًا أهمية المشاركة الفاعلة من جميع الأطراف فى تطوير هذا القطاع الحيوي، وأشار إلى أن الحكومة تركز خلال المرحلة المقبلة على استكشاف الإمكانات الجيولوجية التى تتمتع بها مصر، وربط الثروات المعدنية بالأسواق والصناعة، والطاقة والبنية التحتية، موضحًا أن الحكومة ضخت استثمارات كبيرة لتوفير الطاقة وإنشاء البنية التحتية اللازمة لازدهار صناعة التعدين.

وخلال المائدة المستديرة، أوضح المهندس كريم بدوى ، وزير البترول والثروة المعدنية، أن تطوير قطاع التعدين لا يقتصر على استغلال الموارد والثروات المعدنية، وإنما يستهدف خلق ثروة معدنية حقيقية تحقق قيمة مضافة وتعود بالنفع على جميع الأطراف، مؤكدًا أهمية الانتقال من مجرد استخراج الخامات إلى مراحل القيمة المضافة وخلق القيمة على امتداد سلسلة الإنتاج.

وأشار الوزير إلى أهمية الشراكات العالمية فى تطوير القطاع، موضحًا أنه أجرى خلال الفترة الماضية لقاءات مع ممثلين لشركات من مختلف أنحاء العالم، لبحث سبل التعاون والشراكة لتنمية قطاع التعدين فى مصر، وأوضح أن المشاركين فى المنتدى اطلعوا بصورة مباشرة خلال الجلسة الافتتاحية على الدعم الكامل الذى أكده فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، للشركات العاملة فى قطاع التعدين، بما يسهم فى إطلاق إمكانات هذا القطاع.

وأكد الوزير أن تطوير قطاع التعدين ليس مسؤولية وزارة أو وزير واحد، وإنما يتطلب التعاون والشراكة بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن حضور عدد من أعضاء الحكومة للمائدة المستديرة يعكس حرص الدولة على العمل بصورة متكاملة لدعم المستثمرين والشركات العاملة فى القطاع.

وخلال المناقشات، تناول المشاركون فى المائدة المستديرة عددًا من العوامل التى يرون أهميتها فى جذب الاستثمارات التعدينية، وفى مقدمتها الإمكانات الجيولوجية، وتوافر البنية التحتية، والاستقرار

المهندس كريم بدوى : نريد ثروة معدنية حقيقة .. مصر مؤهلة لتصبح مركزاً اقليمياً للمعالجة والتصنيع

والقدرة على التنبؤ والحوكمة واستدامة السياسات، إلى جانب أهمية فتح قنوات التواصل مع الحكومة وسرعة الاستجابة للمقترحات المتعلقة بتطوير بيئة الاستثمار، والتعاون مع مختلف الوزارات والجهات الحكومية فى مجالات الاستثمار والتنمية المجتمعية.

كما تطرقت المناقشات إلى أهمية البنية التحتية فى دعم الانتقال من المشروعات التعدينية إلى مراحل المعالجة والتصنيع والتوسع فى القيمة المضافة، مع طرح تساؤلات حول العوامل التى يمكن أن تسهم فى تطوير الصناعات المرتبطة بالخامات المعدنية، والاستفادة من التجارب الدولية فى هذا المجال.

وفى تعقيب على النقاش الخاص بتعظيم القيمة المضافة، أوضح المهندس كريم بدوى أن تطوير قطاع التعدين يوفر فرصًا لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، ليس فقط من خلال استخراجها من باطن الأرض، وإنما أيضًا من خلال التوسع فى عمليات المعالجة والتصنيع، وأشار إلى أن مصر يمكنها الاستفادة من قدراتها فى مجال المعالجة لتصبح مركزًا إقليميًا لعمليات المعالجة والتصنيع المرتبطة ببعض المعادن القادمة من دول أفريقية أخرى، بما يعزز دورها الإقليمى فى سلاسل القيمة التعدينية.

وخلال المائدة المستديرة، تمت الإشارة إلى ما تتمتع به مصر من إمكانات كبيرة فى مجال إنتاج الذهب، فضلًا عن موقعها الجغرافى وجودة بنيتها التحتية، بما يجعلها نقطة اتصال مهمة بين منطقة الشرق الأوسط وبقية القارة الأفريقية، وما يتيحه ذلك من فرص لإقامة شراكات مستقبلية مع شركات استكشاف الذهب وتعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية.

وانتقلت المناقشات إلى محور الطاقة، حيث تم طرح تساؤلات حول احتياجات المستثمرين من الكهرباء والترتيبات اللازمة لتوفيرها، خاصة فى ظل أهمية الطاقة بالنسبة للمشروعات التعدينية والصناعات المرتبطة بها.

وفى هذا السياق، أوضح الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، أن الحكومة تعمل على توفير احتياجات المشروعات الاستثمارية من الكهرباء، مع بحث الحلول والإجراءات المناسبة وفقًا لطبيعة كل مشروع ومراحله واحتياجاته، وأشار إلى إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، إلى جانب حلول تخزين الطاقة، بما يسمح بتوفير إمدادات مستقرة من الكهرباء وفقًا لاحتياجات المشروعات، مؤكدًا أهمية التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتوفير متطلبات الطاقة اللازمة للمشروعات التعدينية.

وفيما يتعلق بالربط بين قطاع التعدين والصناعة، أوضح المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، أن هناك فرصًا واعدة لتعزيز الشراكة بين القطاعين، مستعرضًا عددًا من النماذج التى تربط الخامات التعدينية بالصناعات التحويلية، وأكد أهمية مواصلة العمل على تحديد التحديات الرئيسية التى تواجه الاستثمار فى قطاع التعدين، ووضع الإجراءات العملية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز قدرة القطاع على جذب المزيد من المشروعات.

وفى هذا السياق، ركزت مداخلات المستثمرين على أهمية سرعة الإجراءات الحكومية المرتبطة بطلبات الاستثمار والمناقصات والتراخيص، وكذا الإسراع فى إصدار الموافقات البيئية اللازمة، كما تمت الإشارة إلى أهمية سرعة استكمال إجراءات تراخيص المناجم، بما يسمح ببدء عمليات التشغيل والإنتاج فى أقرب وقت ممكن، مع الاستفادة من التجارب الإقليمية فى تسريع الانتقال من الحصول على التراخيص إلى بدء الإنتاج.

وفيما يتعلق بتنظيم بيئة العمل، أوضح السيد حسن رداد، وزير العمل، عددًا من الإجراءات واللوائح المنظمة لساعات العمل والتخطيط للعمل، مشيرًا إلى القرارات الوزارية المنظمة فى هذا الشأن، وأهمية التزام الشركات باللوائح المعتمدة فيما يتعلق بساعات العمل والإجراءات المرتبطة بها.

وفى سياق متصل، أكدت المستشارة أمل عمار، رئيسة المجلس القومى للمرأة، أن ما يشهده قطاع التعدين من انفتاح وتوسع فى فرص الاستثمار سيفتح بدوره مجالات عمل جديدة أمام المرأة المصرية، ويسهم فى تعزيز الاستفادة من إمكاناتها فى مختلف التخصصات الفنية والإدارية والقيادية فى هذا القطاع الواعد.

وأشارت إلى وجود نموذج مصرى مشرف فى هذا المجال، يتمثل فى المهندسة هدى منصور، العضو المنتدى ونائب رئيس مجلس إدارة شركة منجم السكرى للذهب، وعضو المجلس القومى للمرأة، مؤكدة أن هذا النموذج يعكس قدرة المرأة المصرية على النجاح والقيادة فى أحد القطاعات المهمة والمتخصصة.

وأضافت أن ما يشهده قطاع التعدين حاليًا يمثل إضافة جديدة إلى مكتسبات المرأة المصرية فى عهد فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ويؤكد أن فرص العمل متاحة أمام المرأة المصرية على أساس الكفاءة والجدارة.

وفى ختام المائدة المستديرة، أكد الدكتور مصطفى مدبولى أن الحكومة منفتحة أمام مساهمات المستثمرين فى قطاع التعدين، الذى وصفه بالقطاع المهم والواعد، مشيرًا إلى أن الدولة بذلت جهودًا كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار فى هذا القطاع، وأكد رئيس الوزراء تطلع الحكومة إلى مساهمة المستثمرين والشركات فى تطوير القطاع، مشيرًا إلى استعداده للقاء أى من المشاركين، بالتنسيق مع الوزراء المعنيين، لبحث أى مقترحات أو أطر للتعاون والشراكة مع الحكومة فى قطاع التعدين.

منجم إيقات للذهب



على هامش فعاليات منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦ ، شهد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، إطلاق منتدى الهيئات التنظيمية للمعادن الأفريقية (AFMRA)، ليكون منصة قارية للتعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية المعنية بتنظيم قطاع التعدين في الدول الأفريقية، بما يدعم تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، ويرفع كفاءة إدارة الموارد المعدنية، ويعزز قدرة القارة على جذب الاستثمارات وتحقيق قيمة مضافة من ثرواتها الطبيعية.

على هامش منتدى مصر للتعدين 2026..

إطلاق منتدى الهيئات التنظيمية للمعادن الأفريقية «AFMRA» من القاهرة



وزير البترول والثروة المعدنية

منصة قارية لتطوير الأطر التنظيمية وتبادل الخبرات وتعزيز تنافسية المعادن الأفريقية

جاء ذلك بحضور موسيس ميشيل إنجادو، الأمين العام لمجموعة الاستراتيجية الأفريقية للمعادن (AMSG)، والجيولوجي ياسر رمضان، رئيس هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية، إلى جانب عدد من رؤساء هيئات التعدين والجهات التنظيمية والمسؤولين المعنيين بقطاع التعدين في عدد من الدول الأفريقية.

وأكد المهندس كريم بدوي أن إطلاق منتدى الهيئات التنظيمية للمعادن الأفريقية يمثل خطوة مهمة نحو بناء تعاون مؤسسي أفريقي أكثر تكاملًا في مجال تنظيم التعدين، من خلال إتاحة آلية مستدامة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة سبل تطوير التشريعات والسياسات التعدينية، بما يسهم في تقليص الفجوات بين الأطر التنظيمية الوطنية، وتهيئة بيئة استثمارية أكثر وضوحًا وشفافية واستقرارًا أمام المستثمرين.

وأوضح الوزير أن المنتدى يستهدف الوصول بصورة تدريجية إلى قدر أكبر من التوافق والمرونة في الأطر التنظيمية والتشغيلية، بما يحقق التوازن بين الحفاظ على سيادة الدول الأفريقية على مواردها الطبيعية، وتيسير حركة الاستثمار والتعاون، وتعزيز التكامل التجاري والاقتصادي بين دول القارة.

وأشار إلى أن التعاون بين المؤسسات التنظيمية الأفريقية لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة لرفع كفاءة إدارة الموارد المعدنية وتعظيم العائد الاقتصادي منها، خاصة في ظل ما تمتلكه القارة من ثروات معدنية متنوعة وما تشهده الأسواق العالمية من تنامٍ في الطلب على المعادن.





وأكد المهندس كريم بدوي أن تطوير قطاع التعدين الأفريقي يتطلب بناء مؤسسات تنظيمية حديثة وفعالة قادرة على إدارة البيانات الجيولوجية، وتطوير السجلات التعدينية، ورفع كفاءة منظومة التراخيص، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة، بما يدعم تحويل الثروات المعدنية من موارد خام إلى قيمة اقتصادية مضافة وفرص استثمارية وتنموية مستدامة.

وشدد وزير البترول والثروة المعدنية على أن مصر تضع دعم التعاون الأفريقي وتبادل الخبرات في مجال التعدين ضمن أولوياتها، مشيرًا إلى أن إطلاق المنتدى التأسيسي من القاهرة يعكس حرص مصر على دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى تطوير بيئة الاستثمار في التعدين، وتعزيز التكامل بين المؤسسات التنظيمية، ورفع تنافسية المعادن الأفريقية في الأسواق العالمية.

وأكد أن المنتدى يمكن أن يمثل إطارًا عمليًا للتعاون في عدد من المجالات ذات الأولوية، وفي مقدمتها حوكمة وإدارة البيانات الجيولوجية، وتطوير السجلات التعدينية، وتيسير إجراءات التراخيص، وتبادل الخبرات الفنية، ورفع القدرات المؤسسية والتنظيمية.

ومن جانبه، أكد الجيولوجي ياسر رمضان، رئيس هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية، أن تأسيس منتدى الهيئات التنظيمية للمعادن الأفريقية يعكس إدراكًا متزايدًا بأن الاستفادة الحقيقية من الإمكانات الجيولوجية الكبيرة التي تمتلكها القارة تتطلب مؤسسات تنظيمية قوية وبيئة استثمارية مستقرة وقابلة للتطوير.

وأوضح أن المنتدى يمثل إطارًا قاريًا للتعاون بين الجهات التنظيمية الأفريقية، يتيح تبادل الخبرات الميدانية وأفضل الممارسات، وتعزيز القدرات الفنية والمؤسسية ، والعمل بصورة تدريجية ومدروسة على زيادة التوافق والتكامل بين النظم واللوائح المنظمة لقطاع التعدين في دول القارة، مع احترام الخصوصيات والسيادة الوطنية لكل دولة.

وشهدت جلسات المنتدى تأكيدًا من رؤساء هيئات الثروات المعدنية والمسؤولين المشاركين على أهمية تطوير منظومة تنظيم التعدين في أفريقيا بما يدعم الانتقال من نموذج استخراج وتصدير المواد الخام إلى تعظيم عمليات المعالجة والتصنيع داخل القارة، بما يسهم في زيادة القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وتعظيم العوائد الاقتصادية من الموارد المعدنية الأفريقية.

كما طرح المشاركون أهمية إنشاء آلية فنية قارية دائمة تحت مظلة المنتدى، لدعم استمرارية التنسيق وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين المؤسسات التنظيمية الأفريقية، إلى جانب ترسيخ أعلى معايير الشفافية والحوكمة في المعاملات المرتبطة بقطاع التعدين، بما في ذلك التعامل مع التحديات المتعلقة بالمعاملات المالية وتحويلات الأموال.

وأكد المشاركون كذلك أهمية العمل، بصورة تدريجية، على تطوير آليات أفريقية لتتبع مصادر المعادن وحركتها وسلاسل إمدادها، بما يعزز الشفافية والموثوقية في الأسواق العالمية، مع الحفاظ الكامل على السيادة الوطنية للدول الأفريقية.

مائدة مستديرة



من الاستكشاف إلى الأسواق: تعزيز سلاسل القيمة المعدنية في أفريقيا

شهد المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية فى المائدة المستديرة رفيعة المستوى للوزراء والرؤساء التنفيذيين من الدول الأفريقية والعربية، والتى عقدت تحت عنوان «من الاستكشاف إلى الأسواق: تعزيز سلاسل القيمة المعدنية فى أفريقيا».

وخلال اللقاء أكد المهندس كريم بدوي، أن الوزارة تواصل العمل على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لقطاع التعدين، بما يدعم دخول الشركات العالمية والإقليمية والمحلية وتوسيع استثماراتها فى مصر، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى تطوير واستغلال الثروات المعدنية.

وأوضح الوزير أن تطوير قطاع التعدين يتطلب تعزيز التعاون بين الحكومات والمستثمرين، والاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية، مع وضع أطر وطنية واضحة لتنمية الثروة المعدنية تتناسب مع طبيعة واحتياجات كل دولة، وتوفر البيئة المناسبة لنمو الشركات العاملة فى هذا المجال.

وشدد المهندس كريم بدوى على أهمية جذب الشركات العالمية الكبرى للمشاركة فى مراحل الاستكشاف والإنتاج والتنمية طويلة الأجل للمشروعات التعدينية، مشيرًا إلى أن تعظيم الاستفادة من الثروات المعدنية لا يرتبط فقط بعمليات الاستخراج، وإنما يتطلب تطوير منظومة متكاملة تشمل البنية الأساسية والطرق والموانئ والاتصالات والكهرباء والطاقة، بما يتيح الانتقال من استغلال الموارد الخام إلى تطويرها وتصنيعها وتعظيم القيمة المضافة منها، وأكد أن بناء سلاسل قيمة متكاملة يمثل أحد المحاور الرئيسية لتعزيز تنافسية قطاع التعدين، وفتح المجال أمام استثمارات جديدة ترتبط بالمعالجة والتكرير والتصنيع والوصول إلى الأسواق النهائية.

من جانبه، أكد أنطونى مافوندي، وزير المعادن التنزاني، أن بلاده تتبنى رؤية لتطوير قطاع التعدين تقوم على الانتقال من استخراج وتصدير المواد الخام إلى بناء سلاسل قيمة متكاملة تشمل المعالجة والتكرير.

وأوضح أن تنزانيا تستهدف رفع نسبة المسح الجيولوجى والجيوفيزيائى عالى الدقة من ١٦٪ حاليًا إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بما يسهم فى توفير قاعدة بيانات أكثر دقة وتقليل مخاطر الاستثمار فى استكشاف المعادن الحرجة والاستراتيجية، ومن بينها النيكل والجرافيت والمعادن الأرضية النادرة.

وأكد حسن على جوهو، وزير التعدين والاقتصاد الأزرق والشؤون البحرية بجمهورية كينيا، أهمية تعزيز الحوار ومواءمة السياسات التعدينية على المستويين القارى والإقليمي، بما يحقق مزيدًا من الفوائد للمستثمرين والحكومات والشعوب.



وأشار إلى أن الدول الأفريقية أمام فرص مشتركة يمكن تطويرها بصورة جماعية، داعيًا إلى مواصلة الحوار حول السياسات التعدينية وتهيئة بيئة أعمال داعمة للاستثمار، والاستفادة من أطر السوق المشتركة وأفضل الممارسات القائمة، بما يسهم فى بناء قطاع تعدين منتج ومستدام على المدى الطويل.

من جانبه، أكد موسيس ميشيل إنجادو، أمين عام مجموعة استراتيجية المعادن الأفريقية (AMSG)، أن اكتشاف الموارد المعدنية يمثل نقطة البداية فقط، بينما يتمثل التحدى الحقيقى فى تحويل هذه الموارد إلى مشروعات إنتاجية والوصول بها إلى مراحل التنمية والمعالجة والأسواق النهائية.

وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب تكامل عناصر متعددة تشمل البيانات الجيولوجية والبنية الأساسية والحوكمة والطاقة والتكنولوجيا، إلى جانب توحيد جهود الحكومات والقطاع الصناعى والمؤسسات المالية لتطوير مشروعات تعدين قابلة للتنفيذ والاستدامة.

بدوره، أكد دوج هوراك، الرئيس التنفيذى لمجموعة أستراليا وأفريقيا للمعادن والطاقة (AAMEG)، أهمية دور الشركات الأسترالية فى دعم أنشطة التعدين واستكشاف الموارد فى أفريقيا، مشيرًا إلى أن مرحلة الاستكشاف المبكر تمثل الأساس لتطوير المشروعات التعدينية.

وأوضح أن هذه المرحلة تواجه تحديًا رئيسيًا يتمثل فى صعوبة الحصول على التمويل، نظرًا لارتفاع مستويات المخاطر وعدم وضوح العوائد فى المراحل الأولى، داعيا إلى تطوير آليات تمويل وحاضنات متخصصة تساعد شركات الاستكشاف الناشئة على تجاوز هذه المرحلة والانتقال إلى مراحل أكثر تقدمًا.

وفى السياق ذاته، أكد سليمان صالح، رئيس مجلس إدارة مصفاة الذهب السعودية، استهداف الشركة التوسع فى أنشطة التعدين، خاصة الذهب والنحاس، وتعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية مع العمل على خفض تكاليف التشغيل.

وأشار إلى امتلاك الشركة خبرات متكاملة فى التعدين وتطوير المناجم، إلى جانب شركات متخصصة فى إنشاء وتطوير المناجم، موضحًا أن إتاحة حقوق التعدين واستكمال التراخيص اللازمة يمثلان عنصرين أساسيين لتمكين الشركات من توسيع استثماراتها فى الأسواق الأفريقية.

وأكدت هدى منصور، رئيس شركة أنجلو جولد أشانتى مصر، أن تطوير قطاع التعدين يتطلب التعامل مع التحديات باعتبارها فرصًا لتوسيع الاستثمار، مشيرة إلى أن التعديلات الأخيرة على قانون التعدين تمثل خطوة مهمة انعكست على نشاط القطاع وأسهمت فى تعزيز ثقة المستثمرين.

وأوضحت أن التحول الذى يشهده قطاع التعدين فى مصر يتطلب ضخ استثمارات كبيرة، مؤكدة أهمية إتاحة البيانات الجيولوجية للمستثمرين وفقًا للأطر القانونية، بما فى ذلك إتاحتها دون مقابل فى بعض الحالات، بما يدعم شركات التعدين الصغيرة التى قد لا تتوافر لديها الإمكانات المالية الكافية للحصول عليها. وأضافت أن توفير البيانات الجيولوجية يسهم فى خفض عوائق الدخول إلى القطاع، ورفع قدرة الشركات على تقييم الفرص التعدينية واتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة.

وأكد مصطفى الجبلي، الرئيس التنفيذى لشركة بولى سيرف، أن تعظيم الاستفادة من الثروة المعدنية يتطلب رؤية متكاملة تبدأ بتحديد الموارد وإجراء المسوحات والدراسات الجيولوجية اللازمة، مع إشراك الشركات والمصنعين والجهات العاملة فى سلسلة القيمة منذ المراحل الأولى.

وأوضح أن توفير التمويل لأعمال الاستكشاف يمثل خطوة أساسية للانتقال من تحديد الإمكانات المعدنية إلى تطوير مشروعات قابلة للتنفيذ، مشددًا على أهمية الاعتماد على بيانات دقيقة والتخطيط المبكر لتحديد الموارد ذات الجدوى الاقتصادية، وصولًا إلى المعالجة والتصنيع وتعظيم القيمة المضافة محليًا، بدلًا من الاقتصار على استخراج الخامات وتصديرها.

وفى ختام المائدة المستديرة، أكد المشاركون أن تطوير قطاع التعدين الأفريقى يتطلب الانتقال من الاستخراج وتصدير الخامات إلى بناء سلاسل قيمة متكاملة تشمل المعالجة والتصنيع وتعظيم القيمة المضافة محليًا، من خلال تكامل أعمال الاستكشاف والمسوح الجيولوجية مع البنية الأساسية والطاقة والنقل واللوجستيات.كما أكدوا أن جذب رؤوس الأموال الخاصة والتمويلات طويلة الأجل يرتبط بوضوح واستقرار الأطر التشريعية والتنظيمية، وتطوير نماذج مرنة للشراكة بين الحكومات والمستثمرين، بما يراعى اختلاف احتياجات وقدرات الدول والمشروعات.

ودعا المشاركون إلى توجيه مزيد من أدوات التمويل نحو مراحل الاستكشاف المبكر ودعم شركات التعدين الناشئة، إلى جانب تطوير أطر للحوار والتعاون الاستثمارى تتناسب مع طبيعة المشروعات وأدوات التمويل المتاحة.

كما تناولت المائدة المستديرة فرص تطوير التعدين فى أعماق البحار والموارد البحرية الدولية باعتبارها تراثًا مشتركًا للبشرية، فى ضوء ما يمكن أن تتيحه من فرص أمام الدول الأفريقية فى إطار أجندة أفريقيا ٢٠٦٣، إلى جانب استعراض تجارب دولية فى تطوير التعدين الحرفى وآليات توفير الدعم الفنى والتمويلى والمؤسسى.

منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦

جلسة نقاشية "مواءمة تنمية الموارد المعدنية مع النمو الصناع"

شارك المهندس خالد هاشم وزير الصناعة بالجلسة النقاشية المنعقدة على هامش أعمال منتدى مصر للتعدين بعنوان «مواءمة تنمية الموارد المعدنية مع النمو الصناعي» وذلك بمشاركة المهندس/ صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان والمكلف بتسيير وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التونسية، والسيد/ جيثرو تشيمبو رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بوزارة الخارجية الكونغو، وأدارت الجلسة الإعلامية إيثني ترينور.





وخلال الجلسة أكد المهندس خالد هاشم وزير الصناعة أن مصر اتخذت خلال السنوات الماضية خطوات جادة بهدف النهوض بالتعدين والصناعات التعدينية، وخاصة مع إطلاق استراتيجية الصناعة المصرية والتى حددت المعادن الأساسية ضمن الصناعات الاستراتيجية، لافتاً إلى أنه جارى حالياً دراسة كافة المعادن المستخرجة فى مصر حالياً للوقوف على مدى قابليتها للتصنيع وتحسين سلاسل القيمة لمعالجة المعادن لزيادة القيمة المضافة للمعادن المصرية وتحويلها إلى مواد خام تخدم قطاع الصناعة.

وقال الوزير إن الحكومة تستهدف تطوير سلاسل قيمة متكاملة لقطاع التعدين تربط بين عمليات الاستخراج والمعالجة والتكرير والتصنيع القائم على المعادن، من خلال المواءمة بين سياسات التعدين والسياسات الصناعية، بما يسهم فى توظيف الموارد المعدنية لدعم صناعات ذات قيمة مضافة أعلى، وتعزيز سلاسل التوريد المحلية والإقليمية، وتقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة، وخلق فرص تصديرية جديدة، لافتاً إلى توجه الحكومة إلى التعامل مع الموارد المعدنية ليس باعتبارها سلعاً أساسية بل مواد خام للصناعات المتكاملة بهدف ربط الصناعة المصرية بسلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وأوضح هاشم أن مصر اتخذت خطوات للحد من تصدير الفوسفات الخام، مع إعطاء الأولوية للتصنيع المحلى والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة الأعلى مثل إنتاج حمض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتية بدلاً من تصدير خام الفوسفات ، وأشار إلى أن خام المنجنيز المصرى من الخامات التى تمثل إحدى المدخلات الرئيسية فى صناعة الحديد

دراسة المعادن المستخرجه فى مصر للوقوف على مدى قابليتها للتصنيع



والصلب والصناعات الثقيلة وأداة هامة لتعظيم الاستفادة من الثروات التعدينية ومساهم كبير فى تقليل فاتورة واردات المواد الحرارية وسبائك السيليكون والمنجنيز، لافتاً إلى أنه تم التعاون خلال العام الجارى مع شركتين للعمل على تصنيع الخام محليا بهدف توفيره بتركيز عال وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة وتعميق سلاسل الإمداد المحلية.

وفيما يخص التعاون مع دول القارة الإفريقية، أكد هاشم أن حجم التجارة البينية الأفريقية يبلغ نحو ٢٢٠ مليار دولار، وهو رقم متواضع بالنظر إلى عدد الدول الإفريقية البالغ ٥٤ دولة، وقدرات القارة ومواردها والطلب الكبير بها وحجم وارداتها من العالم، لافتاً إلى ضرورة تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية فى مجال التعدين بحيث تقدم كل دولة ما فى وسعها، من حيث تدريب العمالة وتقديم الخبرات والمهارات والتكنولوجيا والخامات المعدنية والقدرات التصنيعية لإنتاج منتجات قائمة على المعادن تخدم جميع دول إفريقيا.



لقاءات ومباحثات

وزير البترول والثروة المعدنية يبحث مع وزيرى التعدين فى كينيا وتنزانيا تعزيز التعاون وتوطين الصناعات التعدينية وتعظيم القيمة المضافة

على هامش فعاليات منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦ ، عقد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، لقاءين مع كل من السيد حسن على جوهو، وزير التعدين والاقتصاد الأزرق والشئون البحرية بجمهورية كينيا، والسيد أنطونى بيتر مافوندي، وزير المعادن بجمهورية تنزانيا، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك فى قطاع التعدين، وتبادل الخبرات والتجارب، وتطوير الثروات المعدنية، ودعم الاستثمارات المشتركة، بما يسهم فى تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية وتوطين الصناعات المرتبطة بها.

وأكد المهندس كريم بدوى أن مصر تولى أهمية كبيرة لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية فى قطاع التعدين، بما يدعم الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والثروات المعدنية التى تزخر بها القارة، مشيرًا إلى أهمية الانتقال من تصدير الخامات فى صورتها الأولية إلى تطوير صناعات تحويلية وقيمة مضافة داخل الدول المنتجة، بما يعظم العائد الاقتصادى من الموارد الطبيعية ويفتح مجالات جديدة للاستثمار والتعاون بين الشركات.





المهندس كريم بدوى، خلال لقائه وزير التعدين والاقتصاد الأزرق والشئون البحرية الكينى



وخلال اللقاء مع وزير المعادن التنزانى

وخلال اللقاء مع وزير التعدين والاقتصاد الأزرق والشئون البحرية الكينى، أكد المهندس كريم بدوى على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين فى مجالات التعدين والمسح الجيولوجى وتبادل الخبرات الفنية، إلى جانب دعم الشراكات والاستثمارات المشتركة بين الكيانات والشركات الوطنية فى البلدين.

ومن جانبه، أوضح الوزير الكينى أن قطاع التعدين يسهم حاليًا بنحو ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتستهدف بلاده رفع هذه النسبة إلى ١٠٪، مشيرًا إلى ما تمتلكه كينيا من إمكانات واعدة فى مجال العناصر الأرضية النادرة، وأهمية تطوير الصناعات المرتبطة بها داخل البلاد وتعظيم القيمة الاقتصادية لهذه الموارد.

وتناول اللقاء عددًا من الفرص الواعدة لإقامة صناعات تحويلية قائمة على الموارد المعدنية، ومن بينها الاستفادة من خام الصودا آش فى صناعة الزجاج، حيث اتفق الجانبان على العمل نحو إعداد وتوقيع مذكرة تفاهم تحدد مجالات التعاون، إلى جانب تشكيل فرق عمل مشتركة لبحث الفرص ذات الأولوية ودعم إقامة مشروعات واستثمارات مشتركة.

وخلال اللقاء مع وزير المعادن التنزانى، أكد المهندس كريم بدوى عمق العلاقات المصرية التنزانية، وحرص مصر على توسيع أطر التعاون مع تنزانيا فى قطاع التعدين، خاصة فى مجالات المسح الجيولوجى والاستكشاف والتعدين وتصنيع الخامات، بما يدعم الاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة لدى الجانبين.

من جانبه، أوضح الوزير التنزانى أن قطاع التعدين يسهم بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى بلاده، مستعرضًا جهود تنزانيا لتوسيع نطاق أعمال المسح الجيولوجي، وتخصيص ١٠٪ من إيرادات قطاع التعدين لهذا الغرض، بهدف زيادة تغطية أعمال المسح الجيولوجى من ١٦٪ حاليًا إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

كما بحث الجانبان فرص التعاون فى الفوسفات وصناعة الأسمدة، فى ضوء خطط تنزانيا لتوطين معالجة خام الفوسفات وإقامة صناعة الأسمدة من خلال ٨ مشروعات كبرى، حيث أكد المهندس كريم بدوى استعداد وزارة البترول والثروة المعدنية لتعزيز التعاون الفنى وتبادل الخبرات والزيارات المتخصصة، والعمل على تحويل مجالات التعاون المتفق عليها إلى برامج وخطوات تنفيذية محددة.

وفى ختام اللقاء، وجه وزير المعادن التنزانى دعوة رسمية إلى الجانب المصرى للمشاركة فى منتدى التعدين المقرر عقده فى دار السلام خلال نوفمبر المقبل، واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق بشأن إعداد مذكرات التفاهم وتنظيم الزيارات الفنية المتبادلة، بما يدعم توسيع مجالات التعاون والاستثمار بين البلدين فى قطاع التعدين.





و يبحث مع المديرة العالمية لقطاع المعادن والتعدين بمجموعة البنك الدولي توفير التمويل ودعم القدرات ومشروعات القيمة المضافة بقطاع التعدين

بحث المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، مع السيدة نامراتا ثابار، المديرة العالمية لقطاع المعادن والتعدين بمجموعة البنك الدولي، سبل تعزيز التعاون بين الجانبين لدعم جهود تطوير قطاع التعدين المصرى، وتوفير آليات التمويل اللازمة للمشروعات، إلى جانب بناء القدرات البشرية وتطوير الخبرات الفنية.

وأكد المهندس كريم بدوى أن الدولة تستهدف إحداث نقلة نوعية حقيقية فى قطاع التعدين ورفع مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٦٪، مقارنة بأقل من ١٪ حاليًا، من خلال تطوير منظومة العمل التعدينية، وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

وشدد الوزير على أهمية ترجمة التعاون مع مجموعة البنك الدولى إلى خطوات عملية ومشروعات قابلة للتنفيذ، موضحًا أن الدعم المستهدف لا يقتصر على توفير التمويل، وإنما يمتد إلى بناء القدرات البشرية، ونقل الخبرات الفنية، وتوفير الشراكات، والمساهمة فى التعامل مع تحديات البنية الأساسية التى قد تواجه تنفيذ المشروعات.





وطرح المهندس كريم بدوى ثلاثة مسارات رئيسية للتعاون مع مجموعة البنك الدولي، تتمثل فى بناء القدرات وتطوير الكوادر البشرية العاملة فى منظومة التعدين، ودعم مشروعات القيمة المضافة خاصة فى مجالات الفوسفات والأسمدة والصناعات المرتبطة بها، إلى جانب دعم شركات التعدين الناشئة فى مراحل الاستكشاف وربطها بمصادر التمويل والمستثمرين والشركاء القادرين على دعم نموها.

وأكد الوزير على أهمية تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والجهات الحكومية المعنية للتعامل مع التحديات التى تواجه الاستثمارات، مشيرًا إلى استعداد وزارة البترول والثروة المعدنية للعمل مع المستثمرين والمؤسسات الدولية كفريق واحد لتذليل هذه التحديات، وتسريع الإجراءات المرتبطة بالمشروعات، وتحويل الفرص التعدينية إلى مشروعات إنتاجية ذات قيمة مضافة.

من جانبها، أكدت السيدة نامراتا ثابار اهتمام مجموعة البنك الدولى بالعمل على توفير تمويل أولى لدعم قطاع التعدين المصري، مشيرة إلى أن بناء القدرات يمثل نقطة بداية عملية لتعزيز التعاون، مع التطلع إلى دعم مشروعات القطاع الخاص، خاصة فى مجال الفوسفات والصناعات القائمة عليه، وربط شركات التعدين الناشئة بالمستثمرين والشركاء المناسبين بما يعزز فرص حصولها على التمويل والتوسع.

وأشارت إلى التعاون مع الجانب المصرى فى إعداد خارطة طريق للمعادن، تتضمن تقييم الإمكانات الجيولوجية لمصر وتحديد المتطلبات اللازمة لتطوير واستغلال المعادن المختلفة، بما يدعم توجه مصر نحو تعظيم الاستفادة الاقتصادية من مواردها المعدنية وتعزيز اندماجها فى سلاسل القيمة العالمية.

واتفق الجانبان على أهمية التعامل مع التعدين باعتباره سلسلة قيمة متكاملة تبدأ من الاستكشاف والموارد الجيولوجية، وتمتد إلى البنية الأساسية والتمويل والتعدين والمعالجة والتصنيع والتصدير، بما يضمن تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية بدلًا من الاكتفاء بإنتاج وتصدير الخامات.

كما اتفق الجانبان على مواصلة التنسيق خلال الفترة المقبلة لتحديد أولويات الاستفادة من التمويل الأولي، وإعداد قوائم بالمشروعات والشركات المستهدفة، ودعم شركات التعدين الناشئة، ومواصلة العمل على خارطة طريق المعادن ، بما يسهم فى تحويل الفرص التعدينية إلى مشروعات فعلية وجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع.





مصر والسعودية .. تعزيز التعاون في التدريب وتبادل الخبرات التعدينية

التقى المهندس كريم بدوى مع المهندس خالد بن صالح المديفر، نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين بالمملكة العربية السعودية، لبحث تعزيز التعاون بين البلدين فى مجالات التدريب وتبادل الخبرات التعدينية .

وخلال اللقاء أكد المهندس كريم بدوى ، أن العلاقات المصرية السعودية تمثل نموذجا راسخًا للشراكة والتعاون الممتد فى مختلف المجالات، مشيرًا إلى أهمية تعزيز التعاون بين البلدين فى قطاع التعدين، فى ضوء ما يجمعهما من مقومات جيولوجية مشتركة ضمن نطاق الدرع العربى النوبي، وما يوفره ذلك من فرص واعدة لتبادل الخبرات وتعزيز الاستثمارات وتنمية الثروات المعدنية.

وأشار وزير البترول والثروة المعدنية إلى ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من خبرات وتجارب متقدمة فى تطوير قطاع التعدين، مؤكدًا أهمية الاستفادة المتبادلة من الخبرات والتجارب الناجحة فى البلدين، وبما يدعم جهود تطوير القطاع ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة به.

من جانبه، ثمن المهندس خالد بن صالح المديفر الخطوات التى اتخذتها وزارة البترول والثروة المعدنية لتطوير قطاع التعدين فى مصر خلال العامين الماضيين، مشيرًا إلى ما تم من تطوير للإطار المؤسسى للقطاع وتحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية، بما يعزز قدرتها على إدارة واستغلال الثروات المعدنية وتعظيم العائد منها، إلى جانب التوجه نحو التوسع فى إقامة الصناعات التعدينية وتعظيم القيمة المضافة للثروات والخامات المعدنية.

كما أشاد المديفر بتوجه مصر نحو تنفيذ أعمال المسح الجوى للمعادن، باعتباره أحد الأدوات المهمة لتوفير بيانات أكثر دقة وشمولًا حول الإمكانات الجيولوجية والتعدينية، ودعم أعمال الاستكشاف ورفع جاذبية القطاع أمام الاستثمارات التعدينية.





وأكد نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين أن النسخة الحالية من منتدى مصر للتعدين شهدت مشاركة واستجابة متزايدة من الشركات العالمية، إلى جانب الحضور المتنامي للشركات السعودية، التي أبدت اهتمامًا متزايدًا بفرص الاستثمار والتعاون في قطاع التعدين المصري، في ضوء التطورات التي يشهدها القطاع وجهود تهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمارات.

وفي مجال تنمية الكوادر البشرية، أكد المديفر انفتاح قطاع التعدين السعودي على تعزيز التعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في التدريب وتبادل الخبرات وبناء القدرات، والاستفادة من التجارب المتراكمة لدى الجانبين في تطوير الكفاءات الوطنية ورفع جاهزيتها لمتطلبات قطاع التعدين الحديث.

وأشاد في هذا الإطار ببرنامج تدريب عدد من كوادر هيئة الثروة المعدنية المصرية في جامعة مردوخ الأسترالية، مؤكدًا أهمية هذه البرامج التدريبية في إتاحة الاطلاع على أحدث الممارسات والخبرات الدولية، ونقل المعرفة إلى الكوادر الوطنية بما يدعم جهود تطوير قطاع التعدين.

واتفق الجانبان في ختام اللقاء على توسيع مجالات التعاون المشترك في تنمية الكوادر البشرية، من خلال تنظيم لقاءات وبرامج مشتركة للتدريب وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والممارسات المتقدمة في قطاع التعدين، بما يعزز قدرات الكوادر الوطنية ويدعم مسيرة تطوير القطاع في البلدين.





تعزيز التعاون في التعدين وتعظيم القيمة المضافة بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية

بحث المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، مع السيد لويس واتوم، وزير المناجم بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سبل تعزيز التعاون المشترك فى قطاع التعدين، وفتح مجالات جديدة للشراكة بين البلدين، بما يدعم الاستفادة المثلى من الثروات المعدنية وتعظيم القيمة المضافة والعوائد الاقتصادية منها.

وأكد المهندس كريم بدوى أن تطوير قطاع التعدين لا يقتصر على أعمال البحث والاستكشاف والاستخراج، وإنما يرتبط بمنظومة متكاملة تضم البنية الأساسية والطاقة والإنشاءات والأعمال الهندسية والخدمات، وتمتد إلى التصنيع وربط المنتجات بالأسواق والقطاعات الإنتاجية، وهو ما يتيح فرصًا واسعة للتعاون بين مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشار إلى أن تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية يمثل محورًا رئيسيًا لتعظيم العوائد الاقتصادية، من خلال التوسع فى إقامة شراكات ومشروعات تستهدف تصنيع الخامات والاستفادة منها فى سلاسل القيمة، بدلًا من الاقتصار على استخراجها وتصديرها فى صورتها الأولية، مؤكدًا أن تحقيق ذلك يتطلب تكامل أدوار الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والشركات العاملة فى مختلف حلقات المنظومة التعدينية.

وأوضح وزير البترول والثروة المعدنية أن الحكومات تضطلع بدور مهم فى تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار، من خلال تطوير البنية الأساسية وتوفير الطاقة والخدمات اللازمة، بما





يساعد على خفض تكاليف المشروعات ورفع قدرتها التنافسية، ويفتح المجال أمام القطاع الخاص لضخ المزيد من الاستثمارات فى الأنشطة التعدينية والصناعات المرتبطة بها.

كما تناول اللقاء فرص الربط بين الشركات المصرية والكونغولية، والاستفادة من تكامل الخبرات والإمكانات المتاحة لدى الجانبين فى مجالات التعدين والبنية الأساسية والطاقة والخدمات الهندسية والفنية، بما يدعم إقامة مشروعات مشتركة ونقل الخبرات وتطوير القدرات، ويعزز بناء سلاسل قيمة تعدينية أكثر تكاملًا.

ومن جانبه، أعرب السيد لويس واتوم، وزير المناجم بجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن تطلعه إلى تعزيز التعاون مع مصر والاستفادة من الخبرات والإمكانات التى تمتلكها الشركات المصرية فى المجالات المرتبطة بالتعدين، بما يسهم فى تطوير قطاع التعدين وتعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية فى بلاده.

واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق خلال الفترة المقبلة، وتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية، والعمل على ربط الشركات والمؤسسات فى البلدين وتحويل فرص التعاون إلى شراكات ومشروعات عملية، بما يحقق مصالح مشتركة ويدعم تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية.



تعزيز التعاون مع «وورلي» العالمية في تنفيذ وتطوير المشروعات التعدينية وبناء القدرات

استقبل المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، المهندس فيفيك ناتاراجان، نائب رئيس شركة وورلى العالمية لخدمات تسليم المشروعات، والمهندس محمود أبو العلا، مدير أول عمليات الشركة، لبحث سبل تعزيز التعاون فى مجال التعدين، والاستفادة من الخبرات والإمكانات العالمية للشركة فى دعم وتطوير المشروعات التعدينية فى مصر.



وأكد المهندس كريم بدوى أهمية الاستفادة من الخبرات الدولية المتخصصة فى تطوير المشروعات التعدينية، ورفع كفاءة تنفيذها، بما يدعم توجه الدولة نحو تعظيم القيمة المضافة من الثروات المعدنية وزيادة الاستثمارات فى قطاع التعدين، مشيرًا إلى أهمية التعاون مع الشركات العالمية ذات الخبرات المتخصصة فى مختلف مراحل المشروعات.

كما تناول اللقاء التعاون فى مجال التدريب وبناء القدرات البشرية، من خلال برامج للتدريب العملى والتأهيل الفني، بما يسهم فى تطوير الكوادر المصرية ورفع قدراتها للعمل بكفاءة فى المشروعات التعدينية والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيات والممارسات العالمية.

من جانبه، أعرب المهندس فيفيك ناتاراجان عن تقديره لحفاوة الاستقبال، مشيدًا بإتاحة الفرصة للمشاركة فى فعاليات منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٦، ومؤكدًا حرص شركة وورلى على تعزيز التعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية والشركات العاملة فى قطاع التعدين فى مصر.

واتفق الجانبان على تعزيز الربط بين شركة وورلى والشركات العاملة فى قطاع التعدين فى مصر، للتعرف بصورة أكثر مباشرة على احتياجاتها ومشروعاتها ومراحل تطويرها، بما يفتح



آفاقًا جديدة للتعاون فى مجالات البنية التحتية ومرافق المعالجة وغيرها من مكونات المشروعات التعدينية.

وفى ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية مواصلة التنسيق خلال الفترة المقبلة، لبحث فرص التعاون فى المشروعات التعدينية القائمة والجديدة، والاستفادة من خبرات وإمكانات شركة وورلى العالمية فى تطوير حلول متكاملة لدعم نمو قطاع التعدين المصري، بالتوازى مع تنمية الكوادر والقدرات البشرية العاملة به





منتدى التعدين المصرى ...

مصر تدخل عصر التعدين الرقمى والمعادن الثمينة
بيانات جيولوجية/ تحفيزات / مزايدات مفتوحة



د. وفاء على
أستاذة الاقتصاد والطاقة

رغم التحديات التى شهدها عام ٢٠٢٥، واصلت شركة كارجاس تحقيق معدلات نمو قوية بفضل جهود العاملين، مؤكدة مكانتها كأحد أهم الأذرع التنفيذية لاستراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية فى التوسع باستخدام الغاز الطبيعى كوقود نظيف ومستدام، وقد عكست نتائج أعمال الشركة نجاحها فى الجمع بين التوسع فى شبكة محطات التموين، وزيادة معدلات تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى، وتطوير منتجات الزيوت، بما يدعم جهود الدولة لخفض الانبعاثات وتعظيم الاستفادة من موارد الغاز الطبيعى، ويعزز مسيرة التحول نحو منظومة طاقة أكثر كفاءة واستدامة، وتكشف مؤشرات الأداء خلال عام ٢٠٢٥ عن نمو متوازن يعكس كفاءة التشغيل، وقوة البنية التحتية، واستمرار كارجاس فى ترسيخ ريادتها داخل السوق المصرى.

عدم التعامل مع هذا القطاع كقطاع مساند

التحول الحقيقى المصرى فى ملف التعدين هو عدم القياس بالارقام وحدها بل بوجود ««نموذج تعدين قائم على القيمة المضافة اى بناء سلسلة من القيمة المضافة تمتد من الاستخراج إلى المعالجة والتكرير ثم التصنيع حتى يكون التعدين قاعدة صناعية مغذية لقطاعات أخرى*»»»»»

لا يخفى على الجميع أن هذا القطاع من الأعمدة الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد العالمى الذى بلغ فى عام ٢٠٢٥ مايقدر ٢,١ تريليون دولار وفى عام ٢٠٢٨ يبلغ ٢,٨ تريليون دولار ومن المنتظر أن يصل عام ٢٠٥٣ إلى ٣,٧ تريليون دولار وهنا نقطة ومن اول السطر .

اقتصاد التعدين

لقد أصبح هناك مايسمى باقتصاد التعدين الذى له أثره على دعم عناصر التنمية الاقتصادية وتعزيز قدرات الدول الصناعية والناشئة، هو العمود الفقرى للصناعات الاستراتيجية التى تعتمد على المعادن وتعزيز الناتج المحلى وزيادة الاحتياطى النقدى وتحسين الميزان التجارى وتوفير مصادر مستدامة إلى جانب جذب الاستثمارات .

دعم أمن الطاقة

تدرك الدولة المصرية أن دعم ملف الطاقة المتجددة ياتى من باب التعدين لصناعة البطاريات والألواح الشمسية وتوربينات الرياح وشبكات التخزين الذكية ،

كما أن الانخراط فى سلاسل الإمدادات العالمية والتحكم بها يتضمن تأمين مصادر مستدامة ومتنوعة وإنشاء تحالفات دولية مما يزيد حجم التنافسية، ملف التعدين يؤثر بشكل مباشر فى خطة مصر نحو تخفيض تكاليف التصنيع والأمن التكنولوجى واسواق المال وحركة التجارة العالمية والتحولالرقمى، الشركات العالمية تستحوذ على حوالى ١٤,٥ ٪ من إجمالى السوق العالمى ٢٠٢٣ وهذا يفتح الباب لدول أخرى مثل مصر لإعادة التموضع داخل هذه الصناعة الاستراتيجية، لاشك أن السؤال الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى والجيوسياسى أننا أمام مشارف حدث فريد تصنعه مصر ، فمآلات المشهد تشى وتشير أن الدولة المصرية على بساط الجغرافيا تعلن عن برنامجها التعدينى بالانكشاف القياسى العميق على الأصول الاستراتيجية التعدينية لمصر فى عصر المعادن سواء الصلبة أو المعادن الحرجة فى تطور لافت لم يحدث منذ ٤٢ عام، من خلال مسح جوى موسع على الحيز الجغرافى لجمهورية مصر العربية فى ٦ مناطق على ١٠٠ ألف كم متر مربع أى ١٠٪ من مساحة مصر ، إنها مرحلة تاريخية لافتة لسياسة مصر التعدينية فى بلد يمتلك ٣٤ معدن متنوع لتغطية شاملة لتحديد الاماكن الواعدة تعدينيا ، فى واحد من أهم الملفات الاقتصادية التى مزجت فيها الدولة المصرية بين الواقع و الممكن والمنطق فى تطور لافت نحو بناء اقتصاد متوازن تنافسيا،

والسؤال الأبرز لماذا نقوم بعملية المسح الجوى الجيوفيزيائى!!!؟

الأمر ليس خياراً استراتيجيا مفتوحا وانما هو أمر حتمى لبناء درع اقتصادى فى عصر المعادن الحرجة فلابد من *بناء قاعدة جيولوجية حديثة بواسطة التخطيط الذكى :

- عن طريق الاقمار الصناعية والمجسات وأنظمة بيانات الطيران دمج البيانات التاريخية مع التقنيات الحديثة لرسم صورة دقيقة لست مناطق بحثية .
- استهداف مكامن المعادن الحيوية اللازمة لصناعة الطاقة المتجددة وغيرها ولكن المصفوفة الأبرز هى عزم مصر أن تكون لاعبا اساسيا فى مجال التعدين .



- تقليل مخاطر الاستثمار وعطفا على ماسبق هذه هى ادوات التنمية الجيوسياسية أو اقتصاد النمو المستدام والتأثير الطويل فقواعد العالم الجديدة من النفوذ والهيمنة تبحث عن المستقبل بعين العلم والتكنولوجيا الحديثة والمعرفة فرحلة العالم منذ العام الماضى والحالى هى عصر المعادن الثمينة والتكنولوجيا بإمتياز ، فلم يعد أمامنا إلا التحول من مقلد إلى مبتكر ولم يعد يجدى لأى دولة أن ترتمى فى ذيل التحديث الصناعى أو الاقتصادى ولم تعد القدرة المحدودة على التصنيع والانتقال البطئ نحو الازدهار الصناعى الجديد القائم على حرب قامت بالفعل وهى حرب المعادن النادرة، فالمعادن ترسم جغرافيا جديدة عنوانها البارز المصالح الاقتصادية . لاشك أن الملمح الأول لهذه العبارة التى تبعث على الأمن الاقتصادى تكمن فى أننا على مشارف المستقبل فى عصر يسمى عصر المعادن النادرة أو المعادن الحرجة وكان السؤال اللافت هل مصر تمتلك مؤهلات هذه الكينونة كمركز عالمى للتعدين ولقد دفعنى هذا الحدث أن من يهتم بالاستثمار فى مصر فسوف يبحث عن خارطتها الجيولوجية ومكامن الثروات وهنا يكمن التفاؤل المشروط بمحاكاة الواقع الاقتصادى بمستويات محورية وهنا نجد القيادة السياسية تحدد المسار الاقتصادى عبر الغيوم العالمية فى مرحلة من التماسك الاقتصادى رغم كل الظروف الاستثنائية العالمية ومن هنا جاءت ضرورة الانكشاف القياسى على الأصول التعدينية فى عصر المعادن لقد وجه السيد الرئيس إشارات إيجابية لمرونة الحالة المصرية فى استقبال الاستثمارات والتمركز المصرى مبنى على العوامل الكلية التقنية المؤثرة فى واحد من أهم الملفات ألا وهو ملف التعدين أدوات التمكين المصرى فى ملف التعدين هى كيفية زيادة القيمة المضافة منها وزيادة مساهمة النشاط التعدينى فى الناتج المحلى ضمن خطة مصر للتحول إلى مركز عالمى للتعدين ، وكانت من القرارات الفاعلة تحويل الهيئة الخاصة بالثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية مستقلة، وفى ظل هذا التوجه نجدها خطوة أولى نحو تمركزنا على الخريطة العالمية كمركز تعدينى دولى فتحويل الهيئة لنمط عمل مختلف من النمط الخدمى إلى النمط الاقتصادى الإنتاجى يعطى فرصة لقطاع القيمة المضافة ليربو التحول الإنتاجى لقطاع التعدين.

التصنيع المحلى والقيمة المضافة

لاشك أن التصنيع المحلى للمنتج التعدينى خطوة استراتيجية لتعظيم القيمة المضافة الاقتصادية الخام فتوسيع الإنتاج المحلى يخلق سوق عمالة كبير ويقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية وزيادة التنافسية للأسواق المصرية على المستوى العالمى بالإضافة إلى التنمية المجتمعية حول المناجم وإدخال تقنيات إعادة التدوير للمخلفات التعدينية وذلك لزيادة الربحية وتقليل تكاليف التشغيل على المدى الطويل.

مشروع ابو طرطور نموذج لربط المشروعات أو الجيولوجيا المصرية بملفات التصنيع (الاستثمار التشغيل)

نحن نقدم نموذج عملى لتوجه الدولة نحو تحويل ثروات مصر التعدينية إلى صناعات استراتيجية ذات قيمة مضافة عالية مما يسهم فى توفير فرص عمل ودعم التنمية خاصة محافظات الصعيد والمناطق الحدودية ، ابو طرطور يقدم نموذج للتصنيع المتكامل وتحويل الخام المستخرج والذى يقدر بنحو مليار طن إلى منتجات نهائية ترفع العوائد وتخدم الاقتصاد الأخضر بدلا من التصدير الخام، فانتاج الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك ومشتقاته وبعين اقتصادية !!!!الفوسفات هو العمود الفقرى لصناعة الاسمدة أى دعم صناعة الأسمدة التى تعتمد عليها الزراعة لضمان السيادة الغذائية وهنا هذه الصناعة تجعلها عنصر لايمكن الغنى عنه فى خطط التنمية الاقتصادية لذلك دعم هذه الصناعة الكيميائية التى تحتاج إلى درجات نقاء عالمية مثل حمض الفوسفوريك وهذه لها دورها فى تعزيز دور قطاع التعدين فى الاقتصاد الوطني، أى دلالة تحرك الدولة نحو مشروع تعدينى صناعى متكامل فى ابو طرطور فهو لا يتوقف عند الاستكشاف والتقييم بل يمتد إلى رفع تركيز الخام وتحسين جودته ثم إقامة صناعات تحويلية عليه أى الانتقال من منطق بيع الخام إلى تعظيم القيمة المضافة .

هذا القطاع قادر على النهوض بالدولة حيث تمتلك مصر مقومات تؤهلها للنجاح فى هذا المجال فهناك ثروات محجرية هائلة من الخامات التى تغطى ٦٠٪ من مساحة مصر باحتياطى يصل إلى مليار طن وهو منتج يدخل فى أكثر من ٣٠ صناعة.

أما عن الثروة المنجمية فيتصدرها الذهب ويتوفر فى أكثر من ١٤٠ منطقة أشهرها منجم السكرى والبرامية والفواخير ووادى العلاقى وعليه لدينا ٣٧٥ موقعا تعدينيا للذهب جاهزة لبدء الإنتاج هذا بالإضافة إلى مناجم الفوسفات التى تصنف عالميا كأفضل انواع الفوسفات عالميا ، كما يتوفر خام (الفلسبار) باحتياطى يصل إلى نحو ٧ آلاف مليون طن تصل إلى ٣ آلاف

مليون طن من الفوسفات وخام الالمنيت بحوالى ٨٠ مليون طن بمتوسط جودة يصل إلى ٣٥٪ وتوافر مادة الكولين باحتياطى ٨٠٠ مليون طن والكبريت باحتياطى حوالى ٤٠ مليون طن ، كما تمتلك مصر معادن استراتيجية مثل التنتاليوم والليثوم مما يخلق فرصا استثمارية واسعة للتوسع فى هذا القطاع و تطويره ، ويجب أن نأخذ فى عوامل الدفع المحورية أن هذا الملف يواجه تحديات كبيرة فالمشكلة ليست فى ندرة المعادن ولا فى استخراجها ولا فى التراخيص بل تكمن فى القيمة المضافة أو توصيل الخامة بالشكل الذى يدخل عليه فى إطار عملية التصنيع، وفى ضوء ماتشهده مصر من تحول فى نموذجها الاقتصادى.

الارتباط بالمستقبل والعالم أصبح مرتبطاً بالمعادن النادرة فيجب أن تمنح مصر حوافز استثنائية لجذب الاستثمارات الأجنبية لعمليات استكشاف وإنتاج العناصر مع تعظيم الحوكمة والتحول الرقمى فى القطاع وزيادة عدد المناجم وتكثيف المراقبة والتفتيش المطلوبة وتعظيم خطط القيمة المضافة توطين الصناعة وتقليل الفجوة فى الميزان التجارى.

أن التحول فى النموذج الاقتصادى يضع مصر كلاعب رائد فى صناعة التعدين العالمية تعزيز النمو المستدام ومراعاة القيمة المضافة، لذلك قامت مصر بوضع نموذج معيارى مالى لقطاع التعدين المصرى يتميز بالشفافية والتنافسية والاستقرار وفق نموذج حديث لاتفاقيات الاستغلال التعدينى وفق أعلى معايير الممارسات العالمية ، وتقوم شركة اكس كالبير الإسبانية البحث الذكى بعمليات المسح الجوى الجيوفيزيائى بتكلفة تقديرية ٥٦ مليون دولار على مدار عام ونصف مع الأخذ فى الاعتبار تيسير استخراج التراخيص والموافقات وتوحيد جهة الولاية فى الاصدار من خلال هيئة الثروة المعدنية دون الحاجة إلى تعدد الجهات مما يوفر الوقت والدعم للجداول الزمنية لشركات التعدين ، وسيتم إطلاق بوابة جيولوجية رقمية للتعدين لتقديم الخدمات للمستثمرين وتسهيل الوصول إلى البيانات الجيولوجية وكل المعلومات عن المناطق المتاحة للاستثمار ، ومن هنا كان تحسين نموذج وتطوير نماذج الاستثمار من أجل التنافسية وزيادة مساهمة هذا القطاع فى الناتج القومى إلى ٦٪ خلال السنوات القادمة، لذلك قدمت الدولة المصرية تحفيزات بإعفاء المستثمرين فى عمليات التنقيب من الضرائب والرسوم الجمركية لمدة ٣٠ عاما وتسهيل الإجراءات لتحفيز الاستثمارات ، لذلك كان مفتاح الفرج هو هذا البحث الذكى عن المعادن المصرية.

المعادن والصناعات التحويلية

ولابد أن يأخذنا الحديث عن صناعات القيمة المضافة المرتبطة بالتعدين فى مصر، فالصناعات التحويلية التى تمثل قيمة مضافة حقيقية فى هذا العصر وهى بلا شك صناعة الرقائق الإلكترونية كمثال حى للتحول نحو تمركزنا على خريطة التعدين العالمية.

وقياسا على ماسبق فان الحديث منذ الوهلة الأولى يتصور البعض أنه حديث تقنى وتكنولوجى فقط ولكنه ينطوى على الكثير من الأهمية فى ميدان التنافس بين الدول والشركات فى العالم والكثير من الأهمية فى ميدان القرارات السياسية والاقتصادية ويمكن القول وبكل حسم أن عنوان الصراع العالمى انتقل من سباق التسلح لانه أمر طبيعى إلى سباق التكنولوجيا التى تساهم أيضا فيها وجزء من تقدم صناعة السلاح والأمن السيبرانى وكل صناعات التكنولوجيا الحديثة ودعم الاقتصاد بقوة وتحقيق قيمة مضافة كبيرة ، لقد ظهر أمام الجميع أن عين العالم كله على ملف الرقائق أو مايسمى*أشباه الموصلات* والسؤال الأهم ماهى هذه الرقائق الإلكترونية وأهميتها؟ الواقع هى المادة الخام لعنصر السيلكون عصب التطور التكنولوجى العالمى وهو المادة الخام الرئيسية فى صناعات الخلايا الشمسية وهى قلب الطفرة التكنولوجية الهائلة التى انتقلت بالعالم إلى القرن الحادى والعشرين.

الرمال البيضاء المصرية

الرمال البيضاء المصرية تتميز بنسبة نقاوة وتركيز تبلغ ٩٩,٧٩٪ بينما تقل نسبة اكسيد الحديد غير المرغوب فيها عن ٠,٠١٪ لينافس وأدى السيليكون الأمريكى الذى تبلغ نقاوته لأقل من ٥٠٪ «توجد الرمال البيضاء المصرية فى وادى الدخل جنوب غرب الزعفرانة الصحراء الشرقية ويبلغ سمك الطبقة الرملية ١٠٠ متر بدون غطاء صخرى وهو مايقلل من تكلفة الإنتاج وسهولة استخراجها كما تتوفر كميات هائلة منها بسمك كبير فى جبال يلق والمنشرح بشمال سيناء ومنطقة أبو زنيمة وهضبة الجنة بجنوب سيناء والتى تتوفر بها كميات ضخمة من الخام ذى الجودة العالية ,ونظراً لقيمة هذه الثروة الطبيعية وماتمثله من دعم الناتج القومى حيث يبلغ احتياطى مصر من الرمال البيضاء ٢٠ مليار طن موزعة على صحارى مصر المتنوعة من شمال سيناء والى جنوبها وصحراء مصر الشرقيه والغربيه فشمال سيناء بها احتياطى ١٢٠ مليون طن يمتلك الأكبر منها منطقة الحسنة أكثر من ٤٠ مليون طن ويتركز خام جنوب سيناء فى منطقة وادى الجنة وأبو زنيمة والذى يعد الخام الأجود فى مصر والعالم باحتياطى يصل إلى ٢٦٨ مليون طن واحتياطى جيولوجى أكثر من مليار طن كما أن منطقة وادى الدخل جنوب غرب مدينة الزعفرانة بجبل الجلالة مصحوبة باكثر من ٤٠ مليون طن.

إن رؤية القيادة السياسية الاستشرافية والعمل على الوصول لأعلى قيمة مضافة وزيادة مساهمة القطاع التعدينى فى الناتج القومى الإجمالى ليصبح رقم هام فى معادلة تحويل مصر إلى مركز إقليمى وعالمى للتعدين .

إنها مصر خزائن الأرض التى لم تفصح عن أسرارها بعد وعليه لابد من تغيير النموذج الحالى للبحث التنقيب واجراء تعديلات على قانون الثروة المعدنية فى إطار تحويل مصر إلى مركز عالمى للتعدين وكان منتدى مصر للتعدين شاهدا لنقول للعالم أن المناعة الاقتصادية المصرية ترتفع مع المسح الجوى الجيوفيزيائى على بساط الجغرافيا المصرية وإلى حديث آخر.


التعدين المصرى
قيمة مضافة
ومستقبل واعد